

أثر دراسة الجدوى الاقتصادية في إنجاح المشاريع الصغيرة  
والمتوسطة في سلطنة عمان دراسة حالة على محافظة مسقط

The Impact of the Economic Feasibility Study On The  
Success Of Small And Medium Enterprises In The Sultanate  
Of Oman, A case Study on The Governorate of Muscat

رسالة

مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة  
الأعمال باللغة العربية تخصص إدارة الأعمال

إعداد الطالب: عبدالعزيز بن محمد بن عبدالله السعدي

الرقم الجامعي (1807466)

أشرف الدكتور/ هايل عبدالمولى طشطوش

2021م - 2022م

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها:

أثر دراسة الجدوى الاقتصادية في إنجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة  
في سلطنة عمان دراسة حالة على محافظة مسقط

## The Impact Of the Economic Feasibility Study On The Success Of Small And Medium Enterprises In The Sultanate of Oman, A case Study on The Governorate of Muscat

أعدّها الطالب:

عبدالعزیز بن محمد بن عبد الله السعدي

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ:..... وتمت إجازتها.

أشرف الدكتور: هایل بن عبدالمولى طشطوش

أعضاء لجنة المناقشة

ت	الاسم	التوقيع

## الإقرار

### إقرار الباحث

أقر بأن المادة العلمية الواردة في هذه الرسالة قد تم تحديد مصدرها العملي، وأن محتوى الرسالة غير مقدم على أي درجة أخرى، وأن مضمون هذه الرسالة يعكس آراء الباحث الخاصة، وهي ليست بالضرورة الآراء التي تتبناها الجهة المانحة.

الباحث:

الاسم: عبدالعزيز بن محمد بن عبدالله السعدي

التوقيع:

قال تعالى:

“يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ  
دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ”

«سورة المجادلة: الآية 11».

## إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى والدي العزيز والى والدتي الغالية اللذان تعبوا من أجلي أمدهم الله بموفور الصحة والعافية، كما أهديه لأخوتي وأخواتي الأعزاء، وكذلك أهديه زوجتي وأبنائي قرّة عيني وإلى جميع الذين كانوا لي سنداً وعوناً لإتجاز هذا البحث وظهوره بشكل مثري ومفيد.

### الشكر والعرفان

إن شكر الناس هو شكر لله تعالى ومن موقع العرفان بالجميل مع الإقرار بفضل الناصح والمرشد والمعين أتقدم بخالص شكري لجميع الكادر الأكاديمي بجامعة الشرقية - كلية الإدارة والأعمال وأخص بالشكر من أفادني بخبرته العلمية ولم يبخل على بوقته الثمين وجهده الصادق المتواصل في العطاء بالإشراف على هذه الرسالة وتقديم التوجيهات الرشيدة والآراء السديدة التي ساهمت في إنجاز هذا العمل الدكتور الفاضل/ هایل عبدالمولى طشوش والشكر موصول إلى أعضاء لجنة المناقشة لقبولهم مناقشة هذا العمل المتواضع، كما أشكر كل من قدم يد العون والمساعدة لي لإتمام هذا البحث.

## المخلص :

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أثر دراسات الجدوى الاقتصادية في نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في محافظة مسقط بسلطنة عمان ، بحيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر دراسة الجدوى الاقتصادية في إنجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عُمان، وكذلك من خلال معرفة الأثر التي تقوم به دراسات الجدوى الاقتصادية ومدى نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في محافظة مسقط بسلطنة عمان، تكون مجتمع الدراسة من جميع رواد الأعمال أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في محافظة مسقط بسلطنة عمان، وقد تم اختيار عينة عشوائية منهم بحجم ( 1000 ) من اصحاب هذه المؤسسات وقد تم توزيع استبانة إلكترونية على عينة الدراسة، حيث استرد منها ( 111 )، أظهرت نتائج تحليل عينة الدراسة حول أثر دراسة الجدوى الاقتصادية على انجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في محافظة مسقط بسلطنة عمان، إذ أن هناك أثر لدراسات الجدوى الاقتصادية في انجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث بلغ المتوسط لتقديرات عينة الدراسة حول أثر دراسة الجدوى الاقتصادية على انجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عمان، إذ بلغ المتوسط العام للمقياس (3.56)، وبدرجة تطبيق جيد جداً، في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج يقدم الباحث عدة من التوصيات التي من شأنها تساهم في تحسين دراسات الجدوى الاقتصادية وتطويرها، وكذلك تعزيز وتطوير نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في محافظة مسقط بسلطنة عمان

**الكلمات المفتاحية:** دراسات الجدوى الاقتصادية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، الدعم.

## **Abstract:**

This study aims to shed light on the impact of economic feasibility studies on the success of small and medium enterprises in the Governorate of Muscat in the Sultanate of Oman. Economic feasibility studies and the extent of the success of small and medium enterprises in the Governorate of Muscat in the Sultanate of Oman. The study population consisted of all entrepreneurs who own small and medium enterprises in the Governorate of Muscat in the Sultanate of Oman. A random sample of them with a size of (1000) from the owners of these enterprises was selected. An electronic questionnaire was distributed On the study sample, from which (111) were recovered. The results of the study sample analysis on the impact of the economic feasibility study on the success of small and medium enterprises in the Governorate of Muscat in the Sultanate of Oman, as there is an impact of economic feasibility studies on the success of small and medium enterprises, where the average of the study sample estimates about the impact of the economic feasibility study on the success of small and medium enterprises in The Sultanate of Oman, where the overall average of the scale was (3.56), with a very good application degree. In light of the findings of the study, the researcher presents several recommendations that will contribute to improving and developing economic feasibility studies, as well as promoting and developing the success of small and medium enterprises in the governorate. Muscat, Sultanate of Oman

**Keywords:** economic feasibility studies, small and medium enterprises, support.



## فهرس المحتويات

البسمة.....	ب.....
قرار لجنة المناقشة .....	ت .....
الأقرار .....	ث .....
آية قرانية .....	ج .....
الأهداء .....	ح .....
الشكر والعرفان .....	خ .....
المخلص .....	ذ - ر .....
فهرس المحتويات.....	ز - ص .....
قائمة الجدول .....	ض - ط .....
قائمة الأشكال .....	ظ .....
الفصل الأول ( الأطار العام للدارسة).....	1 .....
1-1 المقدمة .....	3-2.....
1-2 مشكلة الدراسة.....	4-3.....
1-3 أسئلة الدراسة.....	4.....
1-4 أهمية الدراسة .....	5.....
1-5 أهداف الدراسة .....	6 -5.....

7-6.....	1-6 أنموذج الدراسة
8.....	1-7 حدود الدراسة
9-8.....	1-8 منهج الدراسة
10-9.....	1-9 التعريفات الاصطلاحية
21-10.....	1-10 الدراسات السابقة
22-21.....	1-11 الخاتمة
<b>24-23.....</b>	<b>الفصل الثاني (الأطار النظري)</b>
<b>25.....</b>	<b>المبحث الأول : 1-2 دراسة الجدوى الاقتصادية:</b>
26-25.....	2-1-1: مفهوم دراسة الجدوى الاقتصادية
27-26.....	2-1-2: أهمية دراسة الجدوى
29-27.....	2-1-3: أنواع دراسة الجدوى الاقتصادية
33-30.....	2-1-4: أساسيات دراسة الجدوى
35-33.....	2-1-5: مشكلات دراسات الجدوى وأخلاقياتها
37-36.....	2-1-6: دور دراسات الجدوى الاقتصادية في نجاح المشاريع الاستثمارية
<b>38.....</b>	<b>المبحث الثاني: 2-2 المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:</b>
40-38.....	2-2-1: المقدمة
41-40.....	2-2-2: إشكالية تحديد مفهوم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
44-42.....	2-2-3: معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- 2-2-5: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....47-45
- 2-2-6: أهمية تحديد تعريف موحد للمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة.....48-47
- 2-2-7: أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....52-48
- 2-2-8: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....56-53
- المبحث الثالث: 3-2 تطور الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عمان. 57**
- 2-3-1: المقدمة.....61-57
- 2-3-2: البيانات الإحصائية التي توضح أعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسط خلال السنوات من 2015-2019 حسب المحافظات.....61
- 2-3-3: مؤشرات النمو في أعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2015-2019).....62
- 2-3-4: النمو التراكمي لعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المسجلة في قاعدة بيانات ريادة حسب التصنيف  
بنهاية 2019م.....63
- 2-3-5: دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية.....66-64
- الفصل الثالث (منهجية الدراسة وإجراءاتها).....67**
- 3-1: منهج الدراسة.....68
- 3-2: مجتمع وعينة الدراسة.....69-68
- 3-3: أدوات جمع البيانات.....71-70
- 3-4: صدق الأداة.....72
- 3-5: المعالجة الإحصائية.....73-72

84-74.....	الفصل الرابع (نتائج الدراسة)
85.....	الفصل الخامس (الاستنتاجات والتوصيات)
91-86.....	5-1: الإستنتاجات
92-91.....	5-2: التوصيات
95-93.....	المراجع
100-96.....	الملاحق

## قائمة الجداول

- الجدول (1): معايير التفرقة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عمان
- الجدول (2): تصنيف المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في اليابان
- الجدول (3): تعريف الاتحاد الاوروبي للمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة
- الجدول (4): خصائص عينة الدراسة
- الجدول (5): مقياس ليكرت المستخدم مع الفترات والاختلافات والوصف المقابل
- الجدول (6): معاملات الثبات تبعاً لمحاور الاستبانة
- الجدول (7): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحوري دراسة الجدوى الاقتصادية وانجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- الجدول (8): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمحور الأول دراسة الجدوى الاقتصادية، مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية
- الجدول (9): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمحور الثاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية
- الجدول (10): معامل ارتباط بيرسون بين محوري دراسة الجدوى الاقتصادية والمؤسسات الصغيرة مع المحور الرئيس ككل
- الجدول (11): معامل ارتباط بيرسون بين محوري دراسة الجدوى الاقتصادية والمؤسسات الصغيرة
- الجدول (12) : نتائج اختبارات "ت" لدلالة الفروق تعزى لمتغير الجنس
- الجدول (13): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير الجنس

الجدول (14): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق تبعاً لمتغير العمر

الجدول (15): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق تبعاً لمتغير سنوات الخبرة في العمل

الجدول (16) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق تبعاً لمتغير المؤهل الدراسي

الجدول (17) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق تبعاً لمتغير قطاع العمل

## قائمة الأشكال

الشكل رقم(1) نموذج الدراسة

الشكل رقم(2) تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عمان

الشكل رقم(3) مؤشرات النمو في أعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2015-2019)

الشكل رقم(4) النمو التراكمي لعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المسجلة في قاعدة بيانات ريادة حسب

التصنيف بنهاية 2019م

الشكل رقم(5) النمو التراكمي لعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المسجلة في قاعدة بيانات ريادة حسب

التصنيف بنهاية 2019م

## الفصل الأول

### الإطار العام للدراسة

1-1 المقدمة

2-1 مشكلة الدراسة

3-1 أسئلة الدراسة

4-1 فرضيات الدراسة

5-1 أنموذج الدراسة

6-1 أهمية الدراسة

7-1 أهداف الدراسة

8-1 حدود الدراسة

9-1 منهج الدراسة

10-1 التعريفات الاصطلاحية

11-1 الدراسات السابقة

12-1 الخاتمة



## الفصل الأول الإطار العام للدراسة

### 1-1 المقدمة:

إن موضوع دراسات الجدوى الاقتصادية يعتبر من أحد الأسس المميزة لأخذ أي قرار استثماري لأي مشروع، بحيث تعد صورة مبدئية ومبسطة عن المشروع الاستثماري المراد البدء فيه، وكذلك تعد الرؤيا الاقتصادية المستقبلية للمشروع من كل النواحي سواء مالية، فنية، اجتماعية ... وغيرها فصاحب المشروع الاستثماري عرضة للعديد من المخاطر والانزلاقات التي يمكن أن تواجه مشروعه سواء قبل البدء بالمشروع أو بعد الشروع فيه، وعليه فهو ملزم باتخاذ قرارات استراتيجية تساعد في تجنب تحمل الأخطار والمعوقات التي من شأنها إفشال مشروعه أو إفلاسه، فدور دراسة الجدوى الاقتصادية هي منح الدعم لصاحب المشروع من كافة الزوايا الاستراتيجية التي من شأنها أن تساعد في بلوغ أهدافه المرجوة .

فدراسات الجدوى الاقتصادية تركز على معيارين أساسيين الأول معيار دراسة الجدوى المبدئية والثاني دراسة الجدوى التفصيلية ، بحيث أن المعيار الأول يعطي صورة تمهيدية للمشروع على أرض الواقع ، أي رسم وتصميم المشروع من كافة النواحي التي يحتاجها المستثمر فإن كانت فكرة المشروع قابلة للتجسيد وتحتاج طرح للتكاليف فمن هنا يمكن الانتقال الى الدراسة التفصيلية التي تحتاج تفصيل دقيق لكافة الخطوات والمراحل التي يمكن أن يمر بها المشروع الاستثماري ، كما أنها تحسب مني تكاليف المشروع.

وتعتبر سلطنة عمان من الدول العربية السبّاقة في إدراك دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة كون هذه المشاريع تشكل مدخلا هاما من مداخل النمو الاقتصادي وتؤدي دورا هاما في ضمان

استدامة التنمية الاقتصادية، ناهيك عن دورها الاجتماعي والاقتصادي في توفير فرص عمل للعمانيين سواء من خلال التوظيف الذاتي، أو توظيف المواطنين في هذه المشاريع، لذا حظيت باهتمام بالغ من الدولة، فأنشأت صندوق الرفد للمساهمة في تمويل هذه المؤسسات، إضافة إلى إنشاء هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ريادة) لتقديم الدعم التدريبي والفني لها، كما أن رؤية عمان 2040 أكدت على أهمية هذه المؤسسات فوضعت لها استراتيجيات للنهوض بها وتمييزها، إضافة إلى ذلك، فقد تم تفعيل جهود مختلف الجهات الحكومية باتجاه دعم هذا القطاع كل حسب اختصاصه.

وانطلاقاً من إيمان جلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم بأهمية دور هذه المشاريع أصدر جلالته مؤخراً المرسوم السلطاني رقم 2020/113م بإنشاء هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بدمج ثلاث جهات حكومية (هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وصندوق الرفد والهيئة العامة للصناعات الحرفية).

## 1-2 مشكلة الدراسة:

إن دراسات الجدوى الاقتصادية تعتبر من أهم المعايير التي يستند عليها كل مشروع اقتصادي كما تعد دعامة بالنسبة له من كافة النواحي أو الجهات سواء كانت تسويقية، مالية، هندسية... وغيرها ، كما أن مراحل دراسات الجدوى الاقتصادية تطرح تفصيلاً مهماً ودقيقاً لكل مشروع اقتصادي يمكن من إبراز الاختلالات والمخاطر التي يمكن أن تواجه المشاريع الاستثمارية .

والمتتبع لسياسة الحكومة يرى جليا حرصها على دعم هذا القطاع من خلال العديد من الإجراءات والمبادرات إلا أنه لا زالت هناك حلقة مفقودة حول كيفية المحافظة على دراسات الجدوى الاقتصادية بالسوق العماني

وتجاوز المعوقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لتفعيل الدور المرجو منها حيث لا زالت تواجه العديد من الصعوبات والتحديات التي سوف يتم التطرق لها في هذه الدراسة والحلول المقترحة للتغلب على هذه الصعوبات. وعليه نطرح الأشكال التالي:

ما هو أثر دراسات الجدوى الاقتصادية على نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عمان؟

### 1-3 أسئلة الدراسة :

تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة على الأسئلة التالية:

- أ. ما أثر دراسة الجدوى الاقتصادية في محافظة مسقط بسلطنة عمان؟
- ب. ما أثر نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في محافظة مسقط بسلطنة عمان؟
- ج. هل توجد علاقة إرتباطية بين دراسة الجدوى الاقتصادية وإنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في محافظة مسقط بسلطنة عمان؟
- د. هل يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابة رواد العمال أصحاب دراسة الجدوى الاقتصادية في إنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعزى للمتغيرات الديمغرافية التالية (الجنس، العمر، سنوات الخبرة، المؤهل العلمي، وقطاع العمل) ؟

### 1-5 أهمية الدراسة:

تتبع أهمية هذه الدراسة من خلال حيوية الموضوع الذي تتناوله كونه يتطرق لأحد روافد الاقتصاد العماني وهي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي تحظى باهتمام بالغ من قبل الحكومة لما لها من أهمية اقتصادية واجتماعية من خلال توفير دخل للشباب العماني الباحث عن عمل.

تتركز أهمية الدراسة ببعدين أساسيين وهما الأهمية النظرية والأهمية التطبيقية:

## 1- الأهمية النظرية

تتضح أهميتها من خلال إطلاع الباحث على ما تم طرحه بالأدب النظري والدراسات السابقة والتي تتضمن النتائج والحلول لمختلف الجوانب المتعلقة بدراسات الجدوى الاقتصادية بشكل عام وبالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص.

## 2- الأهمية التطبيقية للدراسة:

- تسليط الضوء على الدور الكبير الذي تلعبه دراسات الجدوى الاقتصادية في إنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة.
- التعرف على العلاقة بين دراسات الجدوى الاقتصادية والتي تدار من قبل رواد الأعمال ومجالات دعم التنمية الاقتصادية لها.
- توجيه ما تم التوصل إليه من المعلومات والنتائج والخبرات المكتسبة في تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما يحقق لها الاستدامة والمشاركة بشكل فعال في التنمية الاقتصادية لسلطنة عمان.

## 1-6 أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. التعرف على أثر دراسة الجدوى الاقتصادية في إنجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عُمان.
2. معرفة الأثر التي تقوم به دراسات الجدوى الاقتصادية في محافظة مسقط بسلطنة عمان.
3. معرفة مدى نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في محافظة مسقط بسلطنة عمان.
4. التعرف على العلاقة التي تربط بين دراسة الجدوى الاقتصادية وإنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في محافظة مسقط بسلطنة عمان.

5. التعرف على آراء أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحديد الجوانب الإيجابية المساعدة على تحسين المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، وكذلك الوقوف على السلبيات التي تحد من كفاءة هذه المشاريع.

### 1-7 نموذج الدراسة:

تعتبر دراسات الجدوى للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد أهم روافد الاقتصاد الوطني، لما لها من أهمية في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في السلطنة.

وفي ضوء تعثر بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المحافظة على الاستدامة، بسبب عدم الإلمام بإدارة تلك المؤسسات في دراسة الجدوى، وتسويق منتجاتها وخدماتها بشكل صحيح، وعدم القدرة على تكوين علاقات تجارية تكاملية مع المؤسسات الأخرى، وبعد مراجعة أدبيات الدراسة، قام الباحثون بتحديد المتغيرات التي تم اختبارها، وكما هي مدونة في الشكل رقم ( 1 ) كالتالي :

#### المتغيرات المستقلة: دراسات الجدوى الاقتصادية

##### عناصر المتغير المستقل:

1. توفر المعلومات والبيانات.
2. المعوقات البيئية (الفنية - الإدارية - الحكومية).
3. صعوبة تحديد التكلفة والعائد.
4. مدى تأثير استخدام دراسات الجدوى الاقتصادية على نجاح المشروع.

#### المتغير التابع: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

##### عناصر المتغير التابع:

1. الدعم المادي والمعنوي.
2. التدريب.

3. التسويق والابتكار.

4. التنافسية.

### عناصر المتغيرات الديموغرافية:

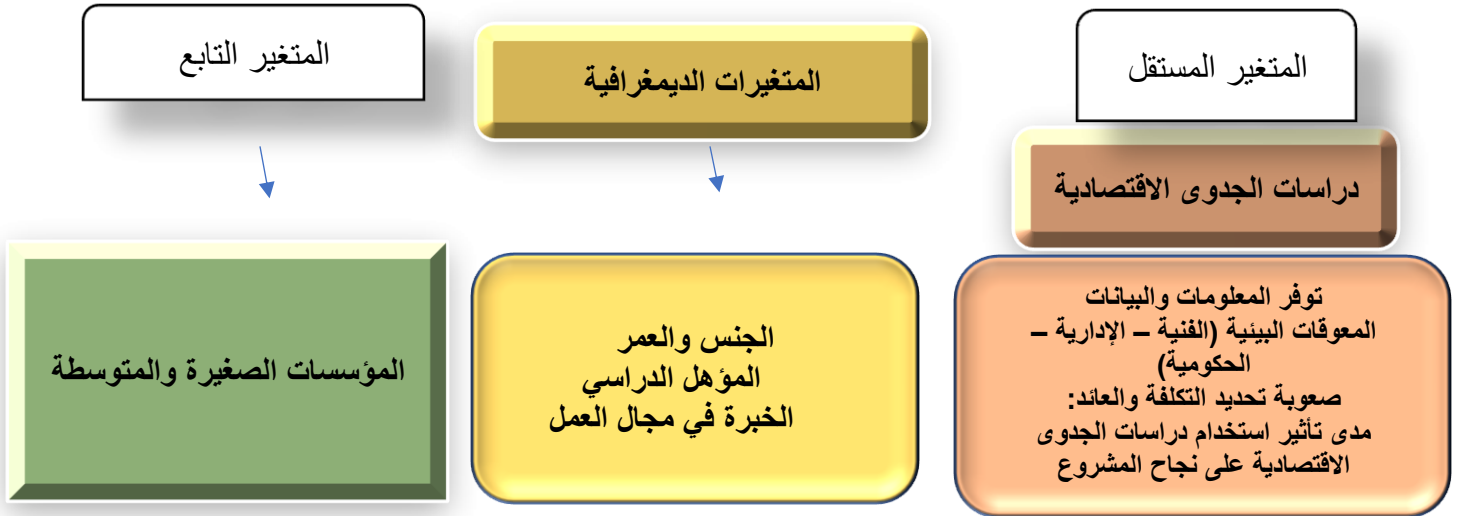
1- العمر.

2- الجنس.

3- المؤهل الدراسي.

4- الخبرة في مجال الوظيفة.

### الشكل (1) نموذج الدراسة



المصدر: النموذج من إعداد الباحث بناءً على مطالعة الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع.

### 8-1 حدود الدراسة:

لكل دراسة حدود بشرية، ومكانية، وزمانية، وعلمية (موضوعية) إنّ هذه الدراسة تبحث في أثر دراسات الجدوى الاقتصادية في إنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عمان، وبالتالي فإن حدود هذه الدراسة اقتصرت على النحو الآتي:

- **الحدود المكانية:** سيتم إجراء الدراسة على رواد الاعمال أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عمان - محافظة مسقط، بتعاون مع هيئة التنمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أن تكون الدراسة بمعدل 5% من المؤسسات الصغيرة و 5% على المؤسسات المتوسطة من إجمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في محافظة مسقط.
- **الحدود الزمانية:** سوف تقتصر الحدود الزمانية للدراسة خلال الفترة الزمنية من الربع الأخير من 2021م إلى الربع الأول من 2022م.
- **الحدود العلمية (موضوعية):** متغير مستقل (دراسات الجدوى الاقتصادية)، متغير تابع (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة).
- **الحدود البشرية:** رواد الأعمال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

## 1-9 منهج الدراسة :

للإجابة على الاشكالية المطروحة و اختيار الفرضيات، يتم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الاستكشافي والذي يعرض المفاهيم والمعلومات الخاصة بمجال البحث، و تفسير العلاقات واستخلاص النتائج منها هذا في الجانب النظري، أما في الجانب التطبيقي فسوف يتم الاعتماد على المنهج التحليلي للتعليق على النتائج وتحليلها وتفسيرها بغرض التعمق والتفصيل في الدراسة على أرض الواقع، وإسقاط نتائج البحث النظري عليها

## 10-1 التعريفات الاصطلاحية:

### 1. الجدوى الاقتصادية:

عبارة عن عملية جمع معلومات عن مشروع مقترح ومن ثم تحليلها لمعرفة إمكانية تنفيذه، وتقليل المخاطر وربحية المشروع. وبالتالي يجب معرفة مدى نجاح هذا المشروع أو خسارته مقارنة بالسوق المحلي واحتياجاته ومن ثم توقع قدرة الشركات على البقاء كشركة أعمال ربحية خلال فترة محدد من الزمن. ويعد الإعداد الجيد للجدوى الاقتصادية من أهم خطوات نجاح المشاريع، فنجاح وفعالية المشاريع تعتمد بالمقام الأول على التخطيط السليم، كما يمثل التخطيط الدقيق الركيزة الأساسية التي يعتمد عليها العائد المادي المتوقع من المشروع. ومن هنا برزت الحاجة إلى ما يعرف بالجدوى الاقتصادية، وسيتم قياسها في أداة الدراسة في الفقرات التالية (1-16).

### 2. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب ما صدر من وزارة التجارة والصناعة في السلطنة والمبني على بعض الشروط والمعايير الخاصة بعدد العمال والمبيعات السنوية للمؤسسة وتكون على النحو التالي

1. يتم تحديد مبيعات المؤسسة القائمة وفقاً لأحداث نتائج المراجعة النهائية للمبيعات السنوية.

2. يتم تحديد عدد العمال المصرح لهم بالعمل وفقاً لسجلات وزارة القوى العاملة

مهما كانت طبيعتها بأنها مؤسسة انتاج سلع أو خدمات، وسيتم قياسها في أداة الدراسة في الفقرات التالية

(17-36) ويوضح الجدول الرقم (1) معايير التفرقة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عمان



المعايير المؤسسات	عدد العمال	مبلغ الدخل السنوي
المؤسسات الصغرى	1-5 عمال	أقل من 100 الف ر.ع
المؤسسات الصغيرة	6-25 عامل	من 100 الف-500 الف ر.ع
المؤسسات المتوسطة	26-99 عامل	من 500 الف-3 ملايين ر.ع

المصدر: هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-سلطنة عمان

**3. الدعم:** هو شكل من أشكال المساعدات المالية أو الإعانات المقدمة إلى قطاع اقتصادي، أو مؤسسة، أو

عمل تجاري، أو أفراد، بهدف تعزيز السياسات الاقتصادية والاجتماعية. (الجديد، 2015)

## 11-1 الدراسات السابقة:

الدراسات العمانية:

1. الشرياني. اسحاق (2020م) بعنوان : بحث في الذكاء الاقتصادي وأثره في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسلطنة عمان، مكتبة الكلية الحديثة للتجارة والعلوم، هدفت الدراسة الى معرفة مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى تأثيرها على الاقتصاد الوطني، مدى ضرورة الاهتمام بأنشطته وتطبيقاته، تقييم متغيرات الدراسة في ضوء تحليل استجابات اصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وصناعة القرار .تسليط الضوء على العلاقة التآثرية والارتباط بين كلا من نظام الذكاء الاقتصادي وتنمية المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة ، تم جمع المعلومات من الجهة المختصة (( رقد )) التي تشرف على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واسقاطها على المؤسسات باستخدام معامل الارتباط كروتياخ الفا .. وتحليل الانحدار البسيط .. والاخذ بمعدلات الارقام الاحصائية .

وكانت عينة الدراسة عشوائية تتراوح من 100 الى 150 شخص موزع على رواد الاعمال 50% من الفئة المستهدفة بالإضافة الى الموظفين بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة 25% كذلك المسؤولين الحكوميين بنسبة 25%، واهم النتائج التي توصل اليها الباحث من خلال تحليل واختيار فرضيات الدراسة يوجد اثر للذكاء الاقتصادي بدلالة احصائية 0.05 في عمان . المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عمان . يوجد اثر لليقظة الاستراتيجية في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعدم وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين متوسط مجالات الذكاء الاقتصادي المتمثلة بـ(اليقظة الاستراتيجية تقنية المعلومات ( في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعزى لمتغير المؤهل العلمي حيث بلغ مستوى الدلالة لها اعلى من 0.05.التوصيات :توفير قدرات متخصصة في المعلومات والاتصال ذات معارف تكنولوجية ، ان زيادة تعقد البيئة وارتفاع حد المنافسة بغرض عليها انشاء نظام الذكاء الاقتصادي الذي يضمن لها الاستغلال الامثل للمعلومات، على المؤسسات استخدام تقنيات الذكاء الاقتصادي لمعرفة المتغيرات الحاصلة في البيئة الداخلية والخارجية ، والتركيز على اتخاذ الاجراءات الكفيلة بإدماج تقنية المعلومات والاتصالات في جميع الوظائف والعمليات ضمن المؤسسات.

## 2. اليعمدية. حنان (2019م) ، بعنوان " التحديات التي تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة

عمان" كان هدف الدراسة هو التعرف على الصعوبات التي تواجهها الشركات الصغيرة والمتوسطة في عمان، وتحديد وفهم الصعوبات التي تواجهها للحصول على التمويل، كذلك دراسة العلاقة بين توافر التمويل وأداء

الشركات الصغيرة والمتوسطة. حيث كان مجتمع الدراسة 102 شركة صغيرة ومتوسطة تغطي جميع محافظات السلطنة تم جمع بيانات منها. وكانت أهم النتائج التي توصلت لها الباحثة من الدراسات السابقة تبيان أن رغم المبادرات التي تم تصميمها لتعزيز ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة الا أن لا يزال هناك الكثير من الجهود اللازمة لتطبيق مثل هذه الخطط عملياً على أرض الواقع في بعض الحالات ؛ بسبب البرامج المتعددة المقدمة قد يواجه رواد الأعمال أرتباك وصعوبة في اختيار نوع مناسب من التطبيق أو المؤسسة التي يجدها مناسبة لبدء مشروعه كخطوة أولى ، من الدراسة الحالية تبيان أن أربعة وخمسون المستجيبين ذكروا أنهم استخدموا التمويل الشخصي مصادر للتمويل المشروع ، وثمانون أختاروا قرض مصرفي كمصدر للتمويل، و ستون منهم واجهوا صعوبات في الحصول على قرض مصرفي ، وحوالي 24 منهم تم رفض طلبهم لفقيرهم .و كانت أهم التوصيات والمقترحات يتضح من الاستطلاع أن الشركات الصغيرة والمتوسطة على دراية بـ على أساس الدراسة الحالية الدعم المالي المقدم من الحكومة والبنوك ومع ذلك فهم بحاجة إلى تدريب كافٍ لتحسين أداء أعمالهم .

**3. المطاعني. خالد(2018) ، دراسة بعنوان " تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وزيادة دورها في المساهمة في بناء الاقتصاد العُماني"هدفت الرسالة الى تعيين عوامل التطور النمو الداخلي التي لها تأثير على المؤسسات الخاصة بزيادة الاعمال في عُمان بشكل خاص كونها نموذج الابلد الذي يحتوي على اعداد كبيره من المؤسسات الصغيرة، بالإضافة الى المتوسطة، ايضاً تسليط الضوء على تجارب البلدان النامية والمتقدمة بشكل عام والتي اقتصادها يعتمد على هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الى حد كبير.حيث اختيرت العينة على شكل عمل جلسات حواريه ونقاشات واستفسارات مع حوالي 30 شركة ومؤسسة صغيرة ومتوسطة تعمل في مجالات متنوعة في عُمان منها الخدمات الصناعية وخدمات أخرى متنوعة وهو ما يقدم**

انفراد لنماذج متنوعة لمجموعة شبكة متسلسلة في التوريد التي لها تعامل مع هذه الشركات. وكانت اهم نتائج الدراسة: يوجد مجموعة معينة من العوامل التي لها دورا اساسياً في زيادة ونمو ريادة الأعمال منها : ما تحمله الإدارة من ثقافة التي تحكم المؤسسة، مجموعة القدرات الابتكارية، وتفكير وتخطيط استراتيجيان والذي بدورها يمكن الرواد من الوصول الى الهدف في العمل في شتى المجالات لتحقيق النمو المستقر في الحاضر والمستقبل، وتملك الموهبة في صيد الفرص، مع تعليم مستمر يفتح المجال للتطوير واستغلال الجديد من أفكار للعمل .ومن اهم التوصيات التي تتبع النتائج والتي تتيح لرواد الأعمال صورة واضحة عن عوامل النمو التي ينبغي التركيز عليها لتحقيق الاستقرار والنمو في قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة، وقد أشارت رسالة الدكتوراه إلى أهمية اجراء المزيد من البحوث المستقبلية التي تدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة خاصة ما يتعلق بتأثير العوامل الخارجية على النمو.

#### الدراسات العربية:

1. بن شاعة وليد وآخرون(2020). دراسة بعنوان" دراسات الجدوى الاقتصادية كالة لنجاح المشاريع الاستثمارية".هدفت الدراسة الى تسليط الضوء على موضوع دراسة الجدوى الاقتصادية كأحد الاليات المهمة في نجاح المشاريع الاستثمارية، واهم النتائج التي ساهمت الدراسة التفصيلية في رسم صورة شاملة تضم كافة العوامل والجوانب، تودي دراسة الجدوى الاقتصادية دورا مهما في إنجاح المشروع الاستثماري برسم واقع المشروع قبل بدايته. التوصيات المقترحة/ تحليل دراسات الجدوى الاقتصادية مكانة هامة في مراحل بناء المشروع الاستثماري، ضرورة الاهتمام بدراسات الجدوى الاقتصادية لما لها من أهمية في نجاح المشروعات الاستثمارية .

2. لبن دافس، إلهام ( 2020 ) بعنوان : دور دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع في اتخاذ القرار

الاستثماري في الجزائر. تهدف هذه الدراسة إلى معالجة موضوع دور دراسة الجدوى الاقتصادية في اتخاذ القرار الاستثماري ومعرفة كيف يتم تطبيق هذه الأخيرة على المشروع الاستثماري في الواقع العام، والتعرف على المعايير المستخدمة في اختيار المشاريع المربحة ، بالإضافة إلى إبراز أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية في ترشيد القرار الاستثماري وعلى هذا الأساس تم اختيار دراسة الحالة في الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب على مشروع صناعة المواد شبه الصيدلانية. وقد خمنت الدراسة إلى أن نجاح أي مشروع استثماري يتوقف على إنجاز هذه الدراسات بدقة ووفق أساليب وأسس صحيحة تبنى على إحصائيات دقيقة وتنبؤات تمثل متغيرات المشروع المستقبلية ولكي تحقق نتائج جيدة يجب أن تتناول جميع جوانبها بداية من الجانب القانوني ثم البيئي مروراً إلى الجانب التسويقي والفني ثم المالي يتم اتخاذ القرار الاستثماري المناسب. المركز الجامعي عبد اللطيف بو الصوف ميلة، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية، الجزائر .

3. زراية أسماء ( 2017 ) "آثار سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي في

الجزائر" تهدف هذه الرسالة الى ما يلعبه قطاع المؤسسات في نجاح الإصلاحات السياسية، والوصول الى إغاثة الاقتصاد، والعمل على تأكيد الدور الاقتصادي والاجتماعي وأهميته من أجل ذلك. تغيير الوجهة الى المؤسسات الصغيرة والتركيز عليها بدل الاعتماد على المصانع والمؤسسات الكبيرة، والعمل على الارتقاء بهذا القطاع من خلال الاطلاع على تجارب سابقة وناجحة والطرق المستخدمة من اجل الدعم والتأهيل. عمل محاور نقاشات حول الموضوع والتعرف على القطاعات من خلال جمع المعلومات ومعرفة خصائصها. ويقوم هذا البحث على شريحة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وذكر فيها حجم المؤسسات والمعايير من حيث عدد العمال، ورقم الاعمال السنوي والحصيلة الإجمالية السنوية لكل حجم من المؤسسات صغيرة كانت او متوسطة.

وقد توصلت هذه الدراسة الى النتائج التالية: الوصول الى مستوى عالي ومطلوب، دعم التنافس بين هذه المؤسسات التي تطورت في عصر الانفتاح الاقتصادي، وشراسة التنافس، خلق الظروف المواتية للتنمية لهذه المؤسسات اقتصادياً بشكل دائم وقوي، مع المساعدة لتوفير المناصب في العمل؛ حتى يتم الحد من البطالة او انهاؤها. تعتبر برامج التأهيل التي قامت بتنفيذها السلطات الجزائرية جد محفزة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل رفع كفاءتها وتطوير قدرتها ويظهر ذلك جليا من خلال المساعدات المادية واللامادية المقدمة من طرف الجهات الوصية، إلا أن النتائج المحققة من خلال هذه البرامج هي ضعيفة مقارنة بأهمية هذه البرامج في دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

بالرغم من جميع الإجراءات التي تبنتها الجزائر لتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لازالت تواجه الكثير من العقبات التي تمنع وتعرش النمو السريع لهذه المؤسسات، ومن اهم هذه المشكلات الذي له علاقة بسبل التمويل، ومشاكلات العقار الصناعي، اضافةً إلى عدم توفر البنوك المعطية اقتصادياً عن القطاع، وبالرغم من خروج من مرحلة الاقتصاد الإداري ما زالت ظاهرة البيروقراطية تسيطر على الإدارة الجزائرية. وجميع ذلك يعتبر من بين أسباب تحي الاستثمار الخاص في الجزائر على الرغم من الأهمية التي تكتسبها السوق الوطنية. وقدمت هذه الدراسة عدد من التوصيات والمقترحات: ضرورة دعم الدولة الجزائرية لبرامج التأهيل من خلال توفير كل الموارد البشرية والمالية والمادية اللازمة لإنجاحها وتسهيل عملية انخراط المؤسسات الجزائرية في هذه البرامج. تفعيل البرامج الإعلامية والتحسيسية المصممة ضمن برامج تأهيل المؤسسات لمسيرى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوعيتهم بأهمية برامج التأهيل وأهدافها في العصر الحالي للنهوض بالاقتصاد الجزائري. إن نجاح استراتيجية ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يرتبط ارتباطا وثيقا بضرورة إجراء دراسات

لفرص الاستثمار على المستوى القطاعي والجهوي وتحديد القطاعات التي تتوفر فيها الجزائر على ميزة تنافسية، وهذا التوجيه إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق تنمية اقتصادية متوازنة.

4. مالكي. حسام الدين (2017م) ، دراسة بعنوان " جدوى المشاريع الاستثمارية باستخدام محاكاة مونت كارلو" دراسة مشروع تجفيف الطماطم بولاية أم البواقي . كان هدف الدراسة هو التعرف على مفهوم وخصائص القرارات الاستثمارية و أنواعها ، و تقديم حوصله عامة عن جدوى المشاريع الاستثمارية و مساعدة المستثمرين على القيام بدراسة الجدوى لمشاريعهم الخاصة ،وكذلك أهمية إبراز معايير تقييم و استخدام أسلوب مونت كارلو في تقييم المشاريع الاستثمارية .لقد كان مجتمع الدراسة للباحث ولاية أم البواقي دون ذكر العينة . أهم النتائج الدراسة كانت نتائج نظرية تتلخص في أن الدراسات الجدوى الاقتصادية هي عمل جماعي والدراسات المالية تكون بعدة مراحل والقرار المالي يعتبر أكثر أهمية وخطورة في المشروع والمحاكاة لا تعتبر نظرية بقدر ماهي منهجية لحل المشاكل، بينما نتائج التطبيقية فهي أن المشروع يحقق ربحية للمؤسسة فهو يحقق قيمة حالية صافية موجبة ، ويغطي تدفقاته التكلفة الاستثمارية وعدم وجود تعارض بين المؤشرات في عملية دراسة جدوى هذا المشروع وكذلك المعايير لا تتناقض فيما بينها وبالتالي يسهل على المستثمر اتخاذ القرار الاستثمار . وكانت أهم التوصيات والمقترحات القيام بدراسة جدوى لكل المشاريع الاستثمارية مهما كان نوعها وحجمها ، رغم أهمية دراسة الجدوى المالية إلا أنه يجب عدم النظر إليها على أنها ضمان كامل لنجاح المشروع ، أهمية تطبيق محاكاة مونت كارلو في دراسة الجدوى المشاريع الاستثمارية فيجب معرفة كيفية استخدامها.

5. أوبعزي . ليلة وموسى مريم(2014م) دراسة بعنوان: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر (دراسة حالة لمؤسسة تيفرالي بتيزي وزو) وهي مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص سياسات عامة، وإدارة الجماعات المحلية، هدفت هذه الدراسة إلى الاطلاع

على تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عدد من بلدان العالم، حيث ظهر لنا بوضوح الغموض الذي ما يزال يكتنف تعريفها. فأعطاء تعريف لهذه المؤسسات يعتبر عنصرا هاما، لوضع برامج وسياسات الدعم لها، والتي يجب أن تعد وفقا لظروف كل دولة تبعا للأهداف التي تصبوا لتحقيقها وحسب إمكانياتها، ورغم اختلاف هذه التعاريف حسب ظروف كل بلد، إلا انه عادة ما يشير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الأعمال التي تمارس نشاطا من خلال شخصية معنوية أو طبيعية، وقد تشمل عدد من العمال أو لا تشمل وهي تتميز بصغر حجمها وسهولة تأسيسها وبساطة تنظيمها، وانخفاض رأس مالها... الخ كذلك هدفت الدراسة إلى التعرف على الإجراءات التي اتبعتها الجزائر للنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمساهمة في توفير المناخ والبيئة الملائمة لمزاولة أنشطة هذا القطاع واستمرارها . ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة إن الجزائر رغم الإجراءات التي قامت باتخاذها لم تصل للنتائج المرجوة من ورائها والتي ترجع إلى أن نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي ضعيف كما أن مساهمتها بتوفير فرص العمل ضعيفة مقارنة بعدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الموجودة بها إضافة إلى ضآلة مساهمة هذا القطاع في الصادرات الجزائرية الذي تعتمد كليا تقريبا علي قطاع المحروقات بل نجدها تساهم في الواردات من خلال استيراد العتاد و المواد الأولية التي تحتاجها ويرجع ذلك لمعوقات البيئة الخارجية التي تتمثل في التمويل والائتمان.

## 6. الحداد. حسون(2006) ، جراسة بعنوان: "دراسات الجدوى وممارسات التخطيط ومتطلبات النجاح في

منشآت الأعمال الصغيرة في اليمن " .هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى استخدام منشآت الأعمال الصغيرة في اليمن لدراسات الجدوى وممارسة التخطيط المكتوب والموثق، وكذا مدى الارتباط بين استخدام دراسات الجدوى وممارسة التخطيط مع نجاح المنشأة من خلال وجهة نظر القائمين عليها.، اعتمدت هذه الدراسة على عينة عشوائية من 75 منشأة صغيرة، وتم الحصول على البيانات بواسطة استمارات الاستبيان تضمنت الأسئلة،



ثلاثة منها ذات علاقة بدراسات الجدوى، و ثلاثة حول ممارسة التخطيط. أظهرت نتائج الدراسة أن منشآت الأعمال الصغيرة في اليمن لم تولي دراسات الجدوى وإعداد الخطط الموثقة أهمية، حيث هناك 8 منشآت وبنسبة (7.10) % قد كلفت مكتب خاص في إعداد دراسة الجدوى، و 13 منشأة صغيرة فقط وبنسبة (3.17) % ، تقوم بإعداد خطط موثقة وأن المعلومات التي تتضمنها دراسات الجدوى والخطط في معظم المنشآت هي إما لاختيار الموقع، أو دراسة حجم السوق وحجم الإنتاج أو التنبؤ بالمبيعات أو الأرباح أو التدفقات النقدية، أما عن الأسباب التي دعت لعدم إجراء دراسة الجدوى للمشروع فقد توزعت الإجابة بنسبة 50 % لعدم توفر الإمكانيات لدى الجهاز الإداري وحوالي 17 % إلى سبب عدم توفر مكاتب استشارية في المنطقة وحوالي 33 % إلى أسباب أخرى. كما تشير النتائج أن 56 % من المنشآت الصغيرة قامت بدراسة الجدوى الاقتصادية عند تأسيسها وحوالي 42 % لم تجري دراسة الجدوى. ما يلاحظ على هذه الدراسة سلطت الضوء على مسألة الاهتمام بدراسات الجدوى والتخطيط للمشروعات الصغيرة وهذه من بين الجوانب التي لم تتطرق إليها الدراسات السابقة كثيرا خاصة في حالة المشروعات (ص) و (م) إلا أننا نبدي تحفظا حول إمكانية تعميم نتائج الدراسة نظرا لصغر حجم العينة وكذا نموذج الاستبيان المعتمد في الحصول على البيانات إذ كان مختصرا لم يتعدى ستة أسئلة، فهناك جوانب في الموضوع لم يستطع تغطيتها وكذا اعتماده على تحليل إحصائي بسيط لم يتعدى استخدام مقاييس الإحصاء الوصفي (التكرارات المطلقة و النسبية). (الحداد ، 2006)

#### الدراسات الأجنبية:

1. تمجدين نورالدين (2018) ، دراسة بعنوان " دور وأهمية دراسات الجدوى في تقييم وتمويل مشروعات

القطاع الخاص ، مأخوذة من الدراسات السابقة في اطروحة دكتوراه. دراسة بعنوان: " ما الذي يحدد

استخدام أساليب الموازنة الرأسمالية في السويد (2014) Fredrik , Sven-Olov Daunfeldt,

Hartwig، حاولت هذه الدراسة أن تقوم بفحص اختيار أساليب الموازنة الرأس مالية المستخدمة من قبل الشركات المدرجة في بورصة ستوكهولم ، وذلك باستخدام تحليل الانحدار المتعدد المتغيرات على بيانات الاستبيان الذي تم توزيعه على جميع المدراء الماليين للشركات (SSE) ، السويدية المدرجة في بورصة ستوكهولم. وتم توزيع هذا الاستبيان على مرحلتين في سنة 2005 تم الحصول على 105 استبيان للدراسة، وفي سنة 2008 تم الحصول على 28 استبيان للدراسة. وتوصلت الدراسة الى النتائج التالية: كلا الأساليب الموصي بها وغير الموصي بها موجودة في الشركات الكبيرة، وكذا استخدام طرق موازنة رأس المال بشكل متكرر أكثر من الشركات الصغيرة. ومن بين الأساليب الموصي بها والتي كانت كثيرة أو دائمة الاستخدام من طرف أكثر الشركات المدرجة هي طريقة (في أي ان)، وتحليل الحساسية (45%). واجمالي استخدام أساليب الموازنة الرأس مالية هو أدنى من الشركات السويدية مقارنة بالشركات الأمريكية والأوروبية الأخرى مثل: المانيا وفرنسا وهولندا والمملكة المتحدة. ويتأثر اختيار أساليب موازنة رأس المال بالعوامل التالية: فرص النمو، توزيع الأرباح، اختيار نسبة الديون المستهدفة، درجة إدارة الملكية، الحجم، المبيعات الخارجية، الخصائص الفردية.

## 2. أجرى سيث إديسيوس جويرا 2018 دراسة بعنوان: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في

التنمية الاقتصادية لتنزانيا (دراسة حالة في منطقة دار السلام) هدفت هذه الدراسة إلى التحقيق في دور الشركات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) في التنمية الاقتصادية في تنزانيا. فتم الاطلاع على المعلومات المعنية بشكل أساسي حول الخلفية التاريخية للشركات الصغيرة والمتوسطة، علاوة على الزيادة في الاستفادة والاطلاع من خلال هذه الدراسة لمعرفة مراجعة الآداب المتعلقة بالدراسة والتصميم والمنهجية التي سيتم استخدامها للبحث. حيث يصف بشكل أساسي تصميم البحث، وتحديد مصادر البيانات، وطريقة وأدوات جمع البيانات،

وتصميم العينة، والاعتبارات الأخلاقية للدراسة، وخلفية الدراسة، وامثلة للتجارب الناجحة لمؤسسات بدأت صغيرة وتدرجت الى أن أصبحت عملاقة. (Gwera، 2018)

**3. Akinsanya Oke et al (2015)** ، دراسة بعنوان (تطبيق دراسة الجدوى في مؤسسة صغيرة والشركات المتوسطة الحجم في جنوب غرب نيجيريا) وكان هدف الدراسة هو: تحليل التحديات في تطبيق دراسة الجدوى بهدف زيادة الإنتاجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. كما اعتمدت دراستهم على مجتمع مكون من ثلاث ولايات وهي : ولايات لاغوس وأويو وأوسون في جنوب غرب نيجيريا وقد قاموا بتوزيع ما يقارب عدد ( 190 ) استبيان عليهم ومن أهم النتائج التي توصلوا إليها : أن دراسة الجدوى ضرورية لتأسيس المشاريع الصغيرة والمتوسطة بينما الشركات الصغيرة والمتوسطة لديهم استخدموها كمجرد إجراء شكلي لشراء القروض ، ومن أهم التوصيات التي ذكروها هي : السعي لتدريب أعضاء الشركات على كيفية كتابة دراسة الجدوى و عندما يشارك رواد الأعمال في إعداد دراسة جدوى مؤسستهم ، فإنه يقلل من التحديات التي يواجهونها في شركاتهم .

#### ما تتميز به الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

بعد استعراض الدراسات السابقة فإن أهم ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة أنها تناولت:

- أثر دراسة الجدوى الاقتصادية في إنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عمان "دراسة حالة في محافظة مسقط".
- ركزت الدراسة الحالية على متغير دراسة الجدوى الاقتصادية المتمثلة في (توفر المعلومات والبيانات، المعوقات البيئية (الفنية -الإدارية -الحكومية)، صعوبة تحديد التكلفة والعائد، مدى تأثير استخدام دراسات الجدوى الاقتصادية).

- تناولت موضوع تحسين دراسة الجدوى لرفع مستوى إنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عمان من قبل موظفيها.
  - ركزت على تطوير وتحسين العوامل المكونة لدراسة الجدوى في إنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- في حين أن الدراسات الأخرى ركز معظمها حسب حدود علم الباحث على عوامل أخرى، فقد أشار الباحث لكلا التطبيقين النظري والتطبيقي في دراسة الجدوى الاقتصادية ودراسة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة وعمل بيان أثر وأهمية دراسات الجدوى في أنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

## 12-1 الخاتمة

من خلال تطرقنا لموضوع دراسات الجدوى الاقتصادية والدور الذي تؤديه في نجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة، نجد بأن لها مساهمة جد فعالة في تحقيق نجاح للفكرة الاستثمارية وذلك عبر مرحلتين أساسيتين، ويتجسد ذلك الدور في مطابقة مختلف جزئيات المشروع الاستثماري من خلال سلسلة من الدراسات تضمن نجاحه. توصلنا إلى مجموعة من الاستنتاجات نذكر منها ما يلي:

- تحتل دراسات الجدوى الاقتصادية مكانة هامة في مراحل بناء المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- القائم على إعداد دراسة الجدوى الاقتصادية له دور كبير في نجاحها ومنها نجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة .
- تساهم الدراسة التفصيلية في رسم صورة شاملة تضم كافة الجوانب والعوامل المتعلقة (التسويقية، البيئية، الفنية...إلخ) بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

- تعتبر كل من دراسة الجدوى المالية والتسويقية من أهم الدراسات التي يركز عليها أصحاب المشاريع لمعرفة مدى تحقيق المشروع للإيرادات والأهداف المسطرة مسبقاً.
- تؤدي دراسات الجدوى الاقتصادية دوراً مهماً في نجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة برسم واقع المشروع قبل بدايته. نقترح ضرورة الاهتمام بدراسات الجدوى الاقتصادية لما لها من أهمية في نجاح المشاريع، كذلك نقترح إجراء تكوينات ودورات تدريبية في إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية.

## الفصل الثاني

### الإطار النظري

#### المبحث الأول: 2-1 دراسة الجدوى الاقتصادية:

2-1-1: مفهوم دراسة الجدوى الاقتصادية.

2-1-2: أهمية دراسة الجدوى.

2-1-3: أنواع دراسة الجدوى الاقتصادية.

2-1-4: أساسيات دراسة الجدوى.

2-1-5: مشكلات دراسات الجدوى وأخلاقياتها.

2-1-6: دور دراسات الجدوى الاقتصادية في نجاح المشاريع الاستثمارية.

#### المبحث الثاني: 2-2 المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

2-2-1: المقدمة.

2-2-2: إشكالية تحديد مفهوم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2-2-3: معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2-2-5: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2-2-6: أهمية تحديد تعريف موحد للمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة.

2-2-7: أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2-2-8: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

## المبحث الثالث: 3-2 تطور الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عمان

1-3-2: المقدمة.

2-3-2: البيانات الإحصائية التي توضح أعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسط خلال السنوات

من 2015-2019 حسب المحافظات.

3-3-2: مؤشرات النمو في أعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2015-2019).

4-3-2: النمو التراكمي لعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المسجلة في قاعدة بيانات ريادة

حسب التصنيف بنهاية 2019م.

5-3-2: دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية.

## المبحث الأول

### دراسة الجدوى الاقتصادية

#### 2-1-1: مفهوم دراسة الجدوى الاقتصادية:

دراسة الجدوى الاقتصادية هي إحدى الأسس التي يقوم رواد الأعمال بتطوير أفكارهم الاستثمارية عليها؛ هي منهجية لاتخاذ قرارات الاستثمار بناءً على أسس علمية ومجموعة من الأساليب والأدوات والاختبارات التي تعمل على توقعات دقيقة للنجاح المعلوماتي أو فشل مشروع استثماري معين. واختبار قدرة المشروع -يحقق هذا هدفًا مركزيًا محددًا لتوليد أعلى العوائد وإفادة مستثمري القطاع الخاص أو الاقتصاد الوطني أو كليهما طوال دورة الحياة. (عبد المطلب وعبد اللطيف ، 2018، ص 24).

نظرًا لوجود العديد من العوامل التي تستهدف دراسات الجدوى الاقتصادية والمنافسة، فقد ورد في التعريف الأول أن دراسات الجدوى الاقتصادية تركز على الأساليب والمنصات العلمية لمعرفة نجاح وفشل المشاريع وتعظيم العوائد، وأنه يجب عمل دراسات الجدوى. إنه شامل في مقاييس السوق مثل مقاييس المخاطر. لجميع العوامل التي تشمل المشاريع الاقتصادية ولا تركز فقط على الأساليب والأسس والاختبارات. تعرف دراسة الجدوى الاقتصادية بأنها عملية جمع المعلومات عن مشروع مقترح ومن ثم تحليلها لضرورة معرفة إمكانية التنفيذ وتقليل مخاطر وربحية المشروع وبالتالي الحاجة إلى معرفة مدى النجاح أو الخسارة. من هذا المشروع مقارنة بالسوق المحلي واحتياجاته. (أعضاء المجموعة العربية للتربية والنشر، 2014، ص 09).



## ما هي دراسة الجدوى؟

يمكن تعريف دراسة الجدوى Feasibility Study على أنها سلسلة دراسات متخصصة مترابطة ومتكاملة تجرى سلفاً (مسبقاً) على مشاريع الاستثمار المزمع تنفيذها منذ التفكير في عمل المشروع وحتى يصل المشروع إلى مرحلة التصفية بقصد التأكد من صلاحية مشاريع الاستثمار لتحقيق نتائج محددة. وبمعنى آخر فهي تلك الدراسات اللازم تنفيذها للتحقق من أن نواتج مشروع الاستثمار تفوق الموارد التي ستخصص له، ومن أن تلك النواتج تتوافق ودوافع المستثمر واتجاهاته.

على أنه ينبغي التنويه ابتداءً إلى أن ثمة اصطلاحات عدة تطلق على دراسات الجدوى وهذه الاصطلاحات وإن اختلفت في المسمى، فإنها لا تختلف في المضمون أو الجوهر وبدخل ضمن تلك الاصطلاحات ما يلي: تقييم المشروع Evaluation Project، تقييم الاستثمار investment Appraisal، اقتصاديات المشروع Project Economics.

### 2-1-2: أهمية دراسة الجدوى.

هذا، وتكتسب دراسات الجدوى قدر كبير من الأهمية لأنها:

أولاً: تقييم الدليل العلمي والعملية على صلاحية مشروع الاستثمار المقترح من عدمه.

ثانياً: تعاون المستثمرين على اتخاذ قرارات الاستثمار الرشيدة من خلال التنبؤ بالمتغيرات التسويقية والفنية والاقتصادية المؤثرة في تلك القرارات.

ثالثاً: تضمن إلى حد بعيد سلامة قرر الاستثمار الذي يتسم بما يلي:

1. امتداد تأثير لفترة طويلة هي فترة عمر المشروع.

2. انخفاض درجة مرونته، إذ يترتب عليه تخصيص قدر من الموارد في أصول استثمارية قد تشكل عبئاً يصعب تعديله إذا ما تبين عدم سلامة القرار.

3. ارتفاع تكلفته رغم ندرة أو محدودية الموارد المتاحة له في الغالب.

4. تعاضد درجة الخطورة المترتبة على الإنفاق المصاحب له خاصة إذا كان القرار يتخذ في ظل ظروف عدم التأكد.

رابعاً: توضح أهمية مشروع الاستثمار بالنسبة للدولة ومدى ارتباطه بمشروعات خطة التنمية وإمكانية مساهمته في علاج بعض المشكلات التي تواجه هذه الدولة.

خامساً: تعد شرطاً للحصول على موافقة أجهزة الدولة على إنشاء مشروع الاستثمار، كما قد تكون شرطاً للحصول على قرض من إحدى مؤسسات المال لتغطية جانب من تكاليفه الاستثمارية. (الموسوي وسعد طالب، 2017، ص898).

### 3-1-2: أنواع دراسة الجدوى الاقتصادية:

هناك نوعان رئيسيان من دراسات الجدوى الاقتصادية يتم التمييز بينهما، الأول هو مراجعة شاملة وأولية لجميع جوانب المشروع وعادة ما تكون مجانية، أما النوع الثاني فهو ربط سلسلة من الأعمال التفصيلية والدقيقة على مشروع ما يتطلب كفاءة وخبرة في تنفيذه وغالباً ما يكون مكلفاً، وسنوضحها بإيجاز أدناه.

## أولاً: القيام بدراسة الجدوى المبدئية:

غالبًا ما يطلق عليها دراسات ما قبل الاستثمار، والتي تهدف إلى توضيح الأهداف الرئيسية لإنشاء المشروع وتقديم فكرة أولية عن الاحتياجات المادية والمالية والبشرية، فضلاً عن التقييم الأولي للوضع الاقتصادي. العوائد والفوائد المتوقعة. مقابل الاستثمار اللازم. تهدف هذه الدراسة إلى المساعدة في اتخاذ القرارات المناسبة بشأن سير العمل في المشروع والسماح بإنفاق ذلك على استكمال دراسة الجدوى التفصيلية. (صباح استيفيان كاجاجي، 2008، ص 10)

تعد دراسات الجدوى المبدئية بمثابة دراسات استطلاعية سريعة تستهدف التوصل إلى حكم أولي على مدى احتمال تحقيق مشروع الاستثمار الذي نقوم بعمل دراسة جدوى له للأهداف المرجوة منه. أو بمعنى آخر تستهدف للتحقق من وجود دلائل تشير إلى إمكانية نجاح المشروع. فإذا أسفرت هذه الدراسات عن عدم وجود موانع جوهرية لتنفيذ مشروع الاستثمار أو عن توفر احتمالات النجاح له، يتم إعداد دراسات الجدوى التفصيلية بأبعادها المختلفة وتكون هناك مبررات اقتصادية لعمل هذه الدراسات التفصيلية.

أما إذا أسفرت تلك الدراسات عن عدم وجود إمكانية النجاح للمشروع لأسباب شخصية يصعب تفسيرها أو إلى أسباب موضوعية على النحو الذي ناقشناه في مقالة دراسة الجدوى المبدئية، فإن دراسات الجدوى تتوقف عند هذا الحد، ويمكن للمستثمر القيام بدراسة أفكار أخرى إذا كانت لديه الرغبة في ذلك .

إذ ليس هناك مبرر للقيام بدراسات جدوى نهائية مكلفة في الغالب لفكرة استثمارية غير ملائمة أو لأحد مشاريع الاستثمارية الذي لا تتوافر له مقومات النجاح .

ودراسة الجدوى المبدئية تساعد المستثمر على تصفية المشروعات وأفكار الاستثمار التي لديه للوصول الى الفكرة التي تستحق بذل الوقت والجهد والمال فى دراسة جدوى تفصيلية.

### ثانياً: مرحلة إعداد دراسة الجدوى التفصيلية:

تضمنت هذه الدراسة مجموعة من الدراسات التي جمعت فيها البيانات والمعلومات اللازمة لتقييم جميع أنواع المشاريع الاستثمارية، حيث يتم دراستها وفحصها وتقييمها، ومعرفة جدوى ومدى الاستثمار فيها. يمكنهم النجاح وتحقيق الاستدامة والنمو ثم التنفيذ. (عبد العزيز السيد مصطفى، 2012، ص 09).

تقدم دراسات الجدوى التفصيلية الأسس التسويقية والفنية والتنظيمية والمالية للقرار الخاص بمشروع الاستثمار، إذ تجرى عدة دراسات نهائية للجدوى على مشاريع الاستثمار التي تم اختيارها عن طريق دراسة الجدوى المبدئية وأثبتت جدواها المبدئية، وتتم هذه الدراسات من خلال المرحل الجزئية التالية:

أ. مرحلة دراسة الجدوى التسويقية.

ب. مرحلة دراسة الجدوى الفنية والهندسية.

ج. مرحلة دراسة الجدوى الإدارية والتنظيمية.

د. مرحلة دراسة الجدوى المالية والاقتصادية وتقييم (تقدير) الربحية التجارية (الخاصة). (صلاح

الدين، 2003، ص73).

## 4-1-2: أساسيات دراسة الجدوى.

هذه مجموعة من الحقائق والملاحظات الأساسية عن دراسات الجدوى منها:

**أولاً:** أن دراسة الجدوى - وهي دراسات شاملة تجعل مشروع الاستثمار مُهيئاً بصفة أساسية للتنفيذ - ليست غاية في حد ذاتها ولكنها وسيلة للوصول إلى قرار بالموافقة على مشروع الاستثمار أو رفضه أو تعديله.

**ثانياً:** أنه مهما كان حجم المشروع الاستثماري، فلا بد أن يكون هناك دراسات للجدوى تسبق عملية الإنشاء. ويتوقف حجم الدراسات وتكلفتها والقائمين بها (المستثمر و/أو المكاتب الاستشارية) على حجم مشروع الاستثمار من جهة، وعلى حجم الاستثمارات المخصصة له من جهة أخرى.

**ثالثاً:** أن ثمة اختلافات واضحة سواء بين الكتاب أو بين الهيئات الدولية حول مراحل دراسات جدوى مشاريع الاستثمار، ولكن يمكن القول بأن عملية إقامة مشروعات الاستثمار تمر بمرحلتين أساسيتين هما:

1. مرحلة إعداد دراسات الجدوى المبدئية.

2. مرحلة إعداد دراسات الجدوى التفصيلية.

**رابعاً:** أن بعض دراسات الجدوى النهائية قد لا يكون مطلوباً بصور حتمية عند اتخاذ قرار بشأن مشاريع الاستثمار، كما أن التسلسل الذي عرضناه لمرحلتين دراسات الجدوى التفصيلية قد لا يتبع بنفس الترتيب في مختلف مشاريع الاستثمار، ذلك أن بعض المراحل قد يتم على التوالي والبعض الآخر قد يتم على التوازي.

**خامساً:** أن المراحل الفرعية لدراسات الجدوى غالباً ما تتداخل وتتكامل مع بعضها البعض، ذلك أن دراسة أحد المجالات قد يدخل في نطاق واحد أو أكثر من تلك الدراسات.

**سادساً:** أن دراسات الجدوى لا تمثل مظهر لسيطرة الدولة أو تحكم المصارف، كما أنها لا تشكل ترفاً إدارياً، وإنما هي بمثابة الطريق الذي لا بد أن يسلكه المستثمر بشكل سليم حماية لأمواله وترشيداً لاستثماره.

**سابعاً:** أن نجاح دراسات الجدوى يتطلب توافر تخصصات على درجة عالية من الخبرة العلمية والعملية، كما أن الكفاءة في اختيار التخصصات التي تكون فريق الدراسة تساعد إلى حد كبير على إخراجها بالطريقة المثلى. ذلك أن تلك الدراسات هي محصلة للتفاعل بين مجهودات فريق دراسة متخصص ومتكامل، ونادر ما يتولى فرد واحد كافة أبعاد دراسات الجدوى دونما إهمال لبعد أو أكثر من تلك الأبعاد.

**ثامناً:** أن دراسات الجدوى تعد دراسات ممتدة ومستمرة طوال جميع مراحل دورة حياة مشروع الاستثمار، فهي تمتد إلى مرحلة ما قبل الإنشاء وتستمر أثناء مرحلتي التأسيس والتشغيل وتنتهي عندما يدخل المشروع مرحلة التصفية الاختيارية أو القانونية.

**تاسعاً:** أن دراسات الجدوى يمكن تصنيفها وظيفياً إلى دراسات جدوى تسويقية وفنية ومالية، كما يمكن تصنيفها نفعياً إلى دراسات جدوى على مستوى المشروع (مفهوم الربحية الخاصة) و دراسات جدوى على المستوى القومي (مفهوم الربحية الاجتماعية). وقد تتخذ هذه الدراسات الشكل الرسمي أو الشكل غير الرسمي، وهذا يتوقف على حجم مشروع الاستثمار وعلى مقدار الأموال التي يتم استثمارها فيه.

**عاشرًا:** أنه ينبغي اعتبار عامل الوقت عند إعداد دراسات الجدوى المبدئية والتفصيلية فالفرص الاستثمارية لا تستمر لفترات طويلة. والمستثمر الناجح هو الذي يكتشف الفرصة الاستثمارية و يغتنمها في التوقيت المناسب. فدراسات الجدوى وكما سيرد ذكره فيما بعد تتعلق بدراسة مجموعة العوامل البيئية التي يتغير الكثير منها بمرور الوقت فانقضاء مدة زمنية طويلة منذ الانتهاء من إعداد دراسات الجدوى وحتى لحظة بدء تنفيذ مشروع الاستثمار تقتضي تحديث هذه الدراسات للتيقن من استمرارية هذا المشروع في تحقيق الأهداف التي سينشأ من أجلها ومن استمرارية الظروف والعوامل اللازمة لنجاحه.

**حادي عشر:** أن دراسات جدوى مشاريع الاستثمار لا تتم فقط للمشروعات التي ينفذها القطاع الخاص ولكنها دراسات ينبغي إعدادها قبل المشروع في تنفيذ أي مشروع استثماري خاصاً كان أم عاماً. ذلك أن مشروع الاستثمار وبغض النظر عن ملاكته يتطلب تنفيذه استثمار قدر من الموارد المتاحة للمجتمع والتي غالباً ما تكون محدودة أو نادرة مما يقتضي ضرورة ترشيد عملية الاستخدام.

**ثاني عشر:** أن دراسات الجدوى ليست مضيعة للجهد والوقت والمال إذا ما أجريت وفقاً للمدخل العلمي السليم، ذلك أنه من الأفضل للمستثمر إنفاق بعض الجهد والوقت والمال لتحديد جدوى مشروعه الاستثماري قبل اتخاذ الخطوات التنفيذية له بدلاً من إقامته ثم اكتشاف مشكلات تسويقية أو فنية أو مالية تجبره على قرار بوقف التنفيذ أو تصفية المشروع نهائياً، ومن ثم ضياع الاستثمارات التي تم تخصيصها والتي قد تفوق بكثير المبالغ التي تتكفلها دراسات الجدوى.

**ثالث عشر:** تعتبر دراسات الجدوى واحدة من فروع المعرفة الإدارية والاقتصادية الحديثة نسبياً، فهي محصلة مجموعة من العلوم تشمل إدارة التسويق، بحوث التسويق، إدارة الإنتاج، الإدارة المالية، التنظيم، إدارة الموارد البشرية، التكاليف، الإحصاء، الاقتصاد وغيرها. (عبد المطلب، 2018م، ص45)

## 5-1-2: مشكلات دراسات الجدوى وأخلاقياتها.

تتعرض دراسات جدوى مشاريع الاستثمار لمجموعة مشكلات نعل أبرزها ما يلي:

**أولاً:** انخفاض مهارة وكفاءة من يتولون إجراء دراسات الجدوى وعدم التزامهم بالإطار الأخلاقي لدراسات الجدوى في كثير من الأحيان.

**ثانياً:** القصور في البيانات والمعلومات المطلوبة لإجراء دراسات الجدوى إما لعدم توافرها أو لتوافرها ولكن بشكل غير دقيق أو متقادم أو غير موضوعي، وهو ما قد يسفر عن دراسات جدوى مضللة أو غير واقعية قد تكون سبباً في فشل كثير من مشاريع الاستثمار بعد فتر وجيزة من قيامها.

**ثالثاً:** صعوبة التنبؤ بالكثير من المتغيرات التسويقية والفنية والمالية التي تؤثر على القرارات الاستثمارية أو إهمال بعضها وهو ما ينعكس سلباً على تلك القرارات فضلا عن عدم القدرة على تحديد متغيرات الدراسة أو تحديد العلاقات المتداخلة بينها.

**رابعاً:** ارتفاع تكاليف دراسات الجدوى المتكاملة مما يحمل العديد من المستثمرين للاعتقاد بعدم الحاجة إليها، لاسيما إذا كان من المتوقع أن يعمل مشروع الاستثمار المزمع تنفيذه في ظل سوق بائعين (سوق الطلب فيه أكثر من العرض) أو في ظل عدم منافسة على الإطلاق.



**خامساً:** اعتقاد بعض المستثمرين أن الخبرة وحدها أساس اتخاذ قرارات الاستثمار ومن ثم يقل أو ينعدم اهتمامهم بدراسات الجدوى.

**سادساً:** تأخر الحصول على الموافقات من قبل بعض الجهات مما يحد من فعالية الدراسة ويخرجها عن دائرة الواقعية وذلك لتغير الظروف. (تمجدين، 2009-2010، ص 211).

على أن ثمة مبادئ أخلاقية يجب أن يلتزم بها العاملون في مجال دراسات الجدوى منها:

**أولاً:** ألا يتم حجب أي بيانات يتم تجميعها مكتبياً أو ميدانياً وذلك عن الجهة التي تتم دراسات الجدوى من أجلها.

**ثانياً:** ألا تقوم بيوت الخبرة المتخصصة في هذا الشأن بدراسات جدوى لشركات منافسة لعملاء هذه البيوت خاصة إذا تطلب ذلك إعطاء المنافسين بيانات تم جمعها عن عملاء هذه المراكز من واقع الدراسات التي نفذت لحسابهم.

**ثالثاً:** ألا تقوم البيوت المتخصصة في دراسات الجدوى بنشر نتائج الدراسات التي تقوم بها أو الاستفادة بهذه النتائج في الإعلان عنها إلا بموافقة العملاء الذين أعدت الدراسات لصالحهم.

**رابعاً:** أن يتم تجنب الوصول إلى نتائج يظهر عدم توافقها مع البيانات التي تم تجميعها وتسجيلها وتحليلها.

**خامساً:** أن تمتنع البيوت المتخصصة في دراسات الجدوى عن قبول أي دراسة تهدف الوصول إلى نتائج محددة سلفاً من قبل العملاء على غير الحقيقة، أو إلى الدفاع عن أخطائهم وفشلهم.

**سادساً:** ألا يتم الاعتماد على الرشاوي أو الأساليب الملتوية للحصول على البيانات المطلوبة لأي دراسة أو للحصول على عمليات في مجال دراسات الجدوى.

**سابعاً:** في حالة الاعتماد على مفاهيم وأساليب حديثة استخدمت أو طبقت لأول مرة في إحدى الدراسات والتي قام بابتكارها أحد عملاء مركز متخصص في دراسات الجدوى، فإن هذا المركز لا يجب أن يستعين بهذه المفاهيم أو الأساليب إلا بموافقة هذا العميل.

**ثامناً:** ألا يتم تغيير مكونات الدراسة بعد إجرائها سواء بشكل متعمد أو غير متعمد، وإلا يتم تغيير هذه المكونات بحسب الجهة التي تقدم لها الدراسة.

تجدر الإشارة إلى أنه إذا ما تبين أن الاستثمار سيكون مجدياً، فإن الخطوات التنفيذية لقيام مشروع الاستثمار تبدأ وهي تتضمن تأسيسه من الناحية القانونية، ثم إنشاؤه، يلي ذلك إجراء تجارب التشغيل، ثم استكمال هيكل الموارد البشرية به، وأخيراً يتم تشغيله طبقاً للطاقة المخططة ومتابعة عملية التشغيل. (صلاح الدين، 2003، ص33).

#### **6-1-2: دور دراسات الجدوى الاقتصادية في نجاح المشاريع الاستثمارية:**

تعد دراسة الجدوى الاقتصادية من أبرز المعايير التي يتوجب على أصحاب المشاريع الاستناد عليها عند الشروع في تطبيق أي فكرة استثمارية، فمدى نجاح المشروع الاستثماري أو فشله مرتبط بمجموعة من المتغيرات الأساسية والتي يتم حصرها والتطرق إليها في دراسات الجدوى الاقتصادية سواء كمرحلة مبدئية والتي يكون

المشروع كله في شكل صورة حقيقية ذو رؤية استراتيجية من مختلف الزوايا (مالية، فنية،...الخ) قبل انطلاقه أو كمرحلة تفصيلية في حال إمكانية تطبيق المشروع على أرض الواقع. (صباح، 2008، ص18).

فدراسة الجدوى المبدئية أو ما يطلق عليها بالدراسة الأولية للمشروع هي أساس نجاح دراسة الجدوى الاقتصادية ككل، ففي هذه المرحلة يتم التطرق الى المشروع الاستثماري من عدة نقاط أولية مختلفة ودمجها مع بعضها البعض من أجل الوصول الى إمكانية تطبيق المشروع على أرض الواقع من رفضه، كما أن هذه المرحلة ليست مكلفة من حيث القيام بها مقارنة بدراسة الجدوى التفصيلية التي تتطلب مبالغ مالية عند القيام بها سواء من طرف مختصين أو من طرف صاحب المشروع بحد ذاته، فإذا كانت فكرة المشروع قابلة للتطبيق يتم الانتقال من الجدوى المبدئية الى دراسة الجدوى التفصيلية.

فالدراسة التفصيلية بمختلف مراحلها تأتي لتأكيد فكرة قابلية تطبيق فكرة المشروع الاستثماري على أرض الواقع وذلك من خلال معلومات وأرقام تجسد المشروع ، فنجاح المشاريع الاستثمارية مرهون بدقة وجودة دراسة الجدوى الاقتصادية، فالدراسة القانونية تركز بشكل كبير على اختيار الطابع أو الشكل القانوني للمشروع كما تؤكد على توافق المشروع على التشريعات والقوانين الخاصة ببيئة البلد المراد إقامة المشروع به، فأبي بلد لديه تشريعات بيئية وقانونية خاصة به يستوجب على أصحاب المشاريع دراسة مدى التوافق بينهما، أما الدراسة التسويقية فهي من أهم عنصر في الدراسة التفصيلية بحيث تقوم على دراسة العوامل المحددة الطلب والعرض على سلع أو خدمات المشروع الاستثماري والاعتماد على الاستراتيجيات التسويقية التي تخدم المشروع في مختلف مراحلها وتحديد حجم المنافسة والمنافسين وكذلك أذواق المستهلكين، مما يستوجب القيام بدراسة تسويقية معمقة من أجل معرفة مدى تحقيق المشروع للإيرادات وكذلك معرفة نطاق قبول المنتج أو الخدمة المراد الاستثمار فيها، نفس الشيء بالنسبة للدراسة المالية فهي أهم عنصر بعد الدراسة التسويقية والتي تبحث عن تحقيق هيكل مالياً مثل

للمشروع من أجل ضمان التمويل المستدام له خلال دورة حياته وذلك بعد دراسة الفارق ما بين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة وذلك عن طريق تقييم وتحديد كل من التكاليف الاستثمارية طويلة الأجل والتكاليف التشغيلية التي عادة ما تكون قصيرة الأجل والتي تحددها دراسة الجدوى الفنية والهندسية بعد تحديد موقع المشروع والمباني والآلات المخصصة له كذلك كافة الجوانب اللازمة لعملية الإنتاج بحيث هناك تناسق كبير ما بين دراسة الجدوى الفنية والهندسية والدراسة المالية. (السيد مصطفى، 2012، ص 61).

## المبحث الثاني

### المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

#### 1-2-2: المقدمة:

يختلف تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بلد إلى آخر، باختلاف هيكلية اقتصاد الدولة ودرجة النمو الذي وصلت إليه، فقد تصنف مؤسسة تمارس نشاط محدد في دولة ما بأنها من المؤسسات كبيرة الحجم، بينما في الوقت ذاته قد تصنف على انها من المؤسسات المتوسطة او الصغيرة في بلد آخر، فعلى سبيل المثال في

تصنف فالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة في كندا أو ألمانيا يمكن اعتبارها متوسطة أو كبيرة في مصر أو الاردن، بسبب اختلاف درجة النمو والتطور التكنولوجي بين كندا و ألمانيا من جهة، مصر أو الاردن من جهة أخرى. هنالك عدة معايير لتصنيف المنشآت بين صغيرة ومتوسطة وكبيرة، منها معيار راس المال المستثمر، ومعيار القيمة المضافة، ومعيار صافي المبيعات السنوية، ومعيار عدد المشتغلين بالمنشأة، الذي يعد من أكثر المعايير استخداماً.

إن وجود تعريف موحد لتصنيف المشاريع الصغيرة والمتوسطة يساعد في إعداد استراتيجية لهذا القطاع الاقتصادي المهم ورسم السياسات الخاصة به والتشريعات المنظمة له، كما يساعد على التعرف على معرفة المعوقات التي تعترض سبيله تطويره، وتحديد احتياجاته الإدارية والتمويلية وخطط التسويق الخاصة به. (رازية، 2011، ص 37)

حرصت سلطنة عمان على إيجاد تعريف موعد للمشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة بهدف توسيع نطاق وشريحة الفئات المستفيدة من الخدمات التمويلية وغير التمويلية التي تقدمها المؤسسات الحكومية وغير الحكومية المعنية بتنمية هذه المشاريع، ولتعكس حجم التطور في الاقتصاد والنمو في الإنتاج والأسواق على المستويين المحلي والإقليمي.

وتعرف وزارة التجارة والصناعة في سلطنة عمان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو على النحو التالي:

## التصنيف الجديد للمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة



السلطنة العمانية



عدد العمال

تشكل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في السلطنة ما يزيد عن 95% من مجموع المشاريع التجارية العاملة، وتساهم في التشغيل بنسبة تزيد عن 45% من مجموع القوى العاملة، وتساهم بما لا يقل عن 25% من الناتج المحلي الإجمالي. يمثل قطاع تجارة الجملة والتجزئة والمواد الغذائية الجزء الأكبر من هذه المشاريع بنسبة 41%، تليها المشاريع الصناعية بنسبة 17%، ثم مشاريع المقاولات بنسبة 13%.

وفقاً لبيانات الهيئة العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يبلغ عدد المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة 31850 مشروعاً.

## 2-2-2: إشكالية تحديد مفهوم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من الصعوبة بمكان تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاسيما مع غياب تعريف شامل يتم الإجماع عليه من قبل الأكاديميين والباحثين والمعنيين بهذا القطاع، نظرا لوجود عدة قيود تتحكم في إيجاد تعريف شامل وموحد لهذه المؤسسات، ومنها ما يلي :

### أولاً: اختلاف درجة النمو:

يؤدي الاختلاف في درجة النمو إلى تقسيم العالم إلى مجموعات متباينة، منها البلدان المتقدمة الصناعية والبلدان النامية، ويعود هذا الاختلاف إلى مستوى تطور التكنولوجيا المستعملة في كل دولة إضافة إلى وزن الهياكل الاقتصادية. (حوري، 2007، 35)

### ثانياً: تنوع النشاط الاقتصادي:

تلعب طبيعة النشاط الاقتصادي دورا هاما في اختلاف معايير التصنيف، فالمؤسسات الإنتاجية تحتاج إلى استثمارات كبيرة كما أنها تستخدم عددا كبيرا من العمال، أما مؤسسات الخدمات فهي تتمتع بهيكل تنظيمي بسيط، كما يمكنها الاستغناء عن العدد الهائل من العمال.

### ثالثاً: تعدد فروع النشاط الاقتصادي

يتفرع كل نشاط اقتصادي حسب طبيعته إلى عدد كبير من الفروع الاقتصادية، وتختلف كل مؤسسة حسب فرع النشاط الذي تنتمي إليه، من حيث كثافة اليد العاملة والاستثمارات التي يتطلبها نشاطها، فمؤسسة صغيرة

أو متوسطة تعمل في مجال صناعة السيارات تختلف عن مؤسسة أخرى تعمل في مجال الصناعة الدوائية أو مؤسسة خدمية من حيث الحجم.

#### رابعاً: تعدد معايير التعريف

أدى تعدد معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مثل الحجم والقياس، وعدد العمال، وحجم الاستثمارات إلى صعوبة في تحديد مفهوم وإيجاد التعريف المناسب لها، ويعزى ذلك إلى وجود عدد هائل ومتنوع من المعايير والمؤشرات.

### 3-2-2: معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

إن تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يستند إلى معيارين أساسيين كمية ونوعية، حسب التالي:

#### المعايير الكمية:

تعد المعايير الكمية من أبرز وأهم المعايير المستخدمة في إيجاد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتتمثل هذه المعايير في عدد من المؤشرات الاقتصادية وهي:



## ▪ معيار عدد العاملين بالمنشأة:

يعتبر معيار عدد العاملين بالمنشأة من أكثر المعايير استخداماً في التمييز بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة وذلك لسهولة عملية قياس حجم المشروع بواسطة عدد العمال، بسبب توفر البيانات الخاصة بالعمالة في غالبية الدول، لذلك يكثر استخدام هذا المعيار عند إجراء المقارنات الدولية لبساطة تطبيقه، ولكن يعاب على هذا المعيار

انعدام مصداقية المعلومات أو عدم دقتها في بعض الأحيان نتيجة عدم تصريح أصحاب الأعمال بالعدد الفعلي لعدد العاملين، إضافة إلى اعتماده على العدد المطلق للعمال دون الأخذ بالاعتبار مستوياتهم التعليمية، خبراتهم ومهاراتهم ودرجاتهم الوظيفية وطبيعة أعمالهم.

## ▪ المعيار المالي:

تعتمد العديد من دول العالم على المعيار المالي في تصنيف المؤسسات، فوفقاً لهذا المعيار إذا كان حجم رأس المال المستثمر كبيراً تعتبر المؤسسة كبيرة، أما إذا كان صغيراً فالمؤسسة صغيرة أو متوسطة، مع الأخذ بعين الاعتبار درجة النمو الاقتصادي لكل دولة، إلا أن تطبيق هذا المعيار يواجه العديد من الصعوبات من بينها عدم رغبة صاحب المؤسسة في الإفصاح عن بعض مكونات رأس المال المستثمر، أو المبالغة في الإفصاح بغية الحصول على دعم مالي أو عيني، إلى جانب صعوبة تقدير قيمة الآلات والمعدات كأصول ثابتة بشكل دقيق لا سيما عند حصول المؤسسة عليها في أوقات مختلفة أو عندما تمضي فترة معينة على استخدامها

وبالتالي يصعب الحصول على تقييم صحيح لقيمتها السوقية، فضلا عن صعوبة إجراء المقارنات الدولية بين أحجام المؤسسات بسبب اختلاف النمو الاقتصادي لكل دولة ومشاكل أسعار الصرف وضرورة تحويل عملات الدول المختلفة إلى عملة واحدة.

#### ▪ معيار قيمة المبيعات:

تعتمد العديد من الدول هذا المعيار نظرا لأن المبيعات هي أهم محرك لعمليات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتتأثر بها عمليات المؤسسة بشكل عام مثل قيمة العائدات ومرتببات العمال بالمشروع وقيمة الاصول والخصوم وحقوق والتكاليف التشغيلية، إلا أنه يعاب على المعيار أنه في بعض الأحيان تكون البيانات المالية غير دقيقة، وقد تكون هنالك ممارسات غير قانونية تتمثل في عدم الإفصاح عن مبلغ المبيعات الحقيقي لتفادي الضرائب وبالتالي تأثر مبلغ المبيعات بالضرائب.

#### • المعايير النوعية:

يرى البعض بأن المعايير الكمية وحدها لا تكفي وبشكل مطلق للتمييز بين مختلف أنواع المؤسسات، لذا كانت هنالك حاجة لمعايير نوعية يمكن أن تساعد في تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن بين أهم هذه المعايير ما يلي:

#### ▪ معيار مستوى التكنولوجيا:

في الغالب تستخدم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مستوى منخفض من التكنولوجيا يتسم بعدم التعقيد، وعلى الرغم من وضوح مفهوم هذا المعيار الا أنه لا يكفي للتمييز بين مختلف أنواع المؤسسات، إذ ليس من السهل قياس التكنولوجيا، ويتطلب ذلك خبرات متخصصة في مجال تحديد درجة تقدمها ومدى حداتها وتطورها

#### • معيار الملكية:

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها في معظمها مملوكة من قبل فرد أو عدد قليل من الأفراد، وفي بعض البلدان قد تكون ملكيتها تابعة لمؤسسات أو هيئات عمومية، كما أنها قد تكون مختلطة، إلا أن أغلبها عبارة عن مؤسسات مملوكة ملكية فردية أو عائلية يلعب فيها المالك دوراً كبيراً على جميع المستويات، ويكون هو صاحب القرارات داخل المؤسسة وله تأثير على طبيعة التنظيم وأسلوب الإدارة، ولكن هذا المعيار وحده لا يكفي للتمييز بين المؤسسات، فقد تكون مؤسسة كبيرة مملوكة لشخص واحد أو عدد محدد من الأشخاص. (صالح، 004، ص14).

#### 4-2-2: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يتضح مما سبق صعوبة إيجاد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن اعتماده دولياً، وذلك لأن تحديد هذا المفهوم يختلف من دولة إلى أخرى ويخضع للعديد من المعايير بحسب توجهات وإمكانيات والظروف الاقتصادية والاجتماعية ودرجة النمو الاقتصادي لكل دولة وطبيعة الأنشطة الاقتصادية وتنوع فروعها.

فيما يلي أهم التعريفات والمفاهيم المتبعة في بعض الاقتصاديات العالمية:

• الولايات المتحدة الأمريكية

تُعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولايات المتحدة الأمريكية على أنها مشاريع ذات ملكية وإدارة مستقلة ولا تسيطر على مجال نشاطها مؤسسة كبرى، وذلك بحسب قانون المنشأة الصغيرة لسنة 1953. وفي هذا التعريف تم الاعتماد على معيار عدد العاملين بالمنشأة وحجم المبيعات. (صلاح الدين، 2003، ص18)

• اليابان

يعتمد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان على مؤشر العمالة المستخدم في تعريف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، وحدده الفقه الاقتصادي الياباني ب 300 عامل إذا كانت المؤسسة صناعية وب 50 عامل إذا كانت المؤسسة خدمية، وهذا معناه أنه لم يفصل بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بل اعتبرهما امتداد لبعضهما البعض. (صلاح الدين، 2003، ص19)

رأس المال (مليون ين)	عدد العاملين	طبيعة النشاط
100 أو أقل	300 عامل أو أقل	المؤسسات المنجمية والتحويلية والنقل وباقى فروع النشاط الصناعي
30 أو أقل	100 عامل أو أقل	مؤسسات التجارة بالجملة
10 أو أقل	50 عامل أو أقل	مؤسسات البيع بالتجزئة والخدمات

## الجدول (2) يوضح تصنيف المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في اليابان

### • الاتحاد الأوروبي

بناء على توصيات المفوضية الأوروبية وضع الاتحاد الأوروبي في عام 1996 تعريفاً موحداً للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ووفقاً لهذا التعريف تم تحديد أهداف تمثلت في المعاملة التفضيلية، وبرامج الإعانة، والدعم الموجه، وفي عام 2003م اعتمد الاتحاد الأوروبي تعريفاً آخر موحداً اعتبر أن المؤسسات المتوسطة هي المشاريع التي توظف أقل من 250 عامل، وتحقق دخل سنوي أقل أو يساوي 50 مليون يورو، ولديها أصول لا تتعدى 43 مليون يورو، كما اعتبر أن المؤسسة الصغيرة هي التي يقل عدد موظفيها عن خمسون شخصاً، وتحقق دخل سنوي لا يزيد عن عشرة ملايين يورو، أما المؤسسة المصغرة فوفقاً لهذا التعريف هي التي توظف أقل من 10 أشخاص وتحقق دخل سنوي لا يتعدى 2 مليون يورو، ولا تزيد قيمة أصولها عن 2 مليون يورو.

نوع المؤسسة	عدد العمال	عدد العمال	إجمالي الميزانية السنوية
مصغرة	$10 <$	$2 \leq$ مليون يورو	$2 \leq$ مليون يورو
وصغيرة	$50 <$	$10 \leq$ مليون يورو	$10 \leq$ مليون يورو
متوسطة	$250 <$	$50 \leq$ مليون يورو	$43 \leq$ مليون يورو

### جدول (3) يوضح تعريف الاتحاد الأوروبي للمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة

## • المغرب

تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المغرب على أنها المؤسسات التي توظف أقل من 49 عاملاً، ولديها مال مستثمر لا يزيد عن 625 ألف دولار. (ضب وعياد، 2013، ص33).

### 5-2-2: أهمية تحديد تعريف موحد للمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة

على الرغم من تعدد تعريفات المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة، إلا أن هنالك حاجة لتعريف واضح وموحد ومحدد بين مختلف الدول وذلك من أجل التالي:

- إمكانية مقارنة حجم المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة مع المؤسسات الأخرى والتعرف على نتائج أداها ومساهمتها في الناتج المحلي.
- سهولة تنسيق دعم ومساندة هذه المشاريع، وزيادة كفاءة البرامج والامتيازات المقدمة لهذا القطاع.
- سهولة تعامل هذه المؤسسات فيما بينها، وكذلك بينها وبين الجهات الداعمة وجهات التمويل المختلفة. . (عبد المطلب، 2018، ص8)

### 6-2-2: أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تأخذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدة أشكال قانونية، ولذلك تم تصنيفها إلى عدة أنواع: حسب إمكاناتها وحسب معيار طبيعة المنتجات وحسب معيار الملكية.

## تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب إمكانياتها

يركز هذا المعيار على الإمكانيات المتوفرة التي تعتمدها المؤسسة خلال عمليات الإنتاج، وتنقسم المؤسسات حسب هذا المعيار إلى مؤسسات عائلية (أو المشاريع المنزلية) ومؤسسات حرفية ومؤسسات متطورة وشبه متطورة. (رزاية، 2001، ص10)

### أ. المؤسسات العائلية (المشاريع المنزلية):

تعد هذه المؤسسات أصغر انواع المؤسسات، ويكون مقرها في المنزل، وتعتمد في عمليات انتاجها على جهود أفراد الاسرة، سواء كان فرداً واحداً أو عدة أفراد، وتمتاز بإنتاجها للمنتجات التقليدية التي تغطي سوقاً أو أسواقاً محددا وبكميات محدودة.

### ب. المؤسسات الحرفية:

إن هذا النوع من المؤسسات قد تلجأ للاستعانة بالعامل الأجنبي عن العائلة للمساعدة في عمليات الإنتاج، ويتم غالباً ممارسة النشاط في محل صناعي معين مستقل المنزل، نظرا للحاجة لبعض المعدات البسيطة التي تستعمل في النشاط الإنتاجي.

### ج. المؤسسات المتطورة وشبه المتطورة:

تمتاز هذه المشاريع عن النوعيين السابقين في اتباعها أساليب إنتاجية وإدارية حديثة، كما أن لديها رأس مال ثابت، وتستخدم معدات وآلات إنتاج. ويوجد أنها تستخدم أيدي عاملة أجنبية ولديها نظام هيكل بسيط.

### تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب معيار طبيعة المنتجات

وفقا لهذا المعيار يتم تصنيف المؤسسات على أساس طبيعة المنتجات التي تتخصص في إنتاجها كل مؤسسة. وقد صنفت إلى:

أ. **مؤسسات إنتاج السلع الاستهلاكية:** وهي المؤسسات التي تعمل في مجال منتجات المواد الغذائية والجلود والورق ومنتجاته، والخشب ومشتقاته، وغيرها من المنتجات الاستهلاكية.

ب. **مؤسسات إنتاج السلع الوسيطة:** وهي التي تعمل في مجالات الصناعات الخفيفة والصناعات التحويلية مثل: تحويل المعادن، وصناعة مواد البناء الصناعات البلاستيكية، والصناعات الكهربائية الميكانيكية والمناجم والمحاجر.

ج. **مؤسسات إنتاج سلع التجهيز:** والتي وتتميز بحاجتها إلى آلات ومعدات الإنتاج الضخمة، واستخدامها للتكنولوجيا المتطورة، وبسبب رؤوس الأموال المحدودة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فإن نشاطاتها في الدول المتطورة تنحصر في الأنشطة البسيطة مثل صناعة وتركيب بعض التجهيزات البسيطة، بينما في الدول النامية فلا تتجاوز أنشطتها مجالات



الصيانة والإصلاح لبعض الآلات والتجهيزات البسيطة مثل وسائل النقل. (رزاية، 2001،

ص36)

### تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة النشاط:

وفقا لهذا المعيار يتم تصنيف المؤسسات طبقا لنوع النشاط الاقتصادي الذي تنتمي إليه إلى مؤسسات التنمية الصناعية، ومؤسسات التنمية الزراعية، ومؤسسات التنمية الخدمية والتجارية، والمؤسسات المقاولية. (صباح، 2008، ص54)

#### أ. مؤسسات التنمية الصناعية:

تقوم هذه المؤسسات بأنشطة تحويل المواد الخام إلى مواد مصنعة أو نصف مصنعة، كما أن مجال عملها من الممكن أن يتركز على عمليات تحويل المواد نصف المصنعة إلى مواد كاملة التصنيع، ويكمن أن يكون أساس عملها هو تجهيز مواد كاملة الصنع وتعبئتها وتغليفها وتسويقها. وعادة ينشأ أكثر من مصنع بأحجام صغيرة في أماكن مختلفة لإنتاج سلع متشابهة، بالقرب من أماكن تواجد المواد الخام أو المدخلات التي يعتمد عليها في التصنيع.

#### ب. مؤسسات التنمية الزراعية والحيوانية:

وتشمل المؤسسات التي تمارس نشاطات في مجال الثروة الزراعية مثل إنتاج الفواكه والخضار، ومشروعات الثروة الحيوانية مثل تربية الأغنام أو الأبقار أو الألبان ومشتقاتها أو الطيور أو

المناحل، والثروة السمكية مثل صيد الأسماك أو الاستزراع السمكية او الصناعات القائمة على مشتقات الثروة البحرية.

#### **ج. مؤسسات التنمية الخدمية والتجارية:**

وتشمل المؤسسات التي تقوم بالخدمات المصرفية، السياحية والفندقية، وخدمات الصيانة والتشغيل والتحميل والتفريغ، والأسواق المركزية.

#### **د. مؤسسات المقاولات:**

تقوم هذه المؤسسات بأنشطة المقاولات في مجال البناء والصيانة ومقاولات الكهرباء، وعادة ما تقوم مشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على القيام بأعمال محددة ضمن ما يعرف بمصطلح (المقولة من الباطن)، حيث تقوم بإنجاز أعمال محددة ضمن مشاريع كبيرة أو ضخمة، وتعتبر أنشطة المقولة من الباطن وسيلة هامة لخلق فرص أعمال للشركة الصغيرة والمتوسطة، وتساعد على تحقيق تقسيم العمل لضمانة سرعة انجاز المشاريع، بينما تستفيد المؤسسات الكبيرة من فارق السعر في الاعمال التي تنجزها لها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

#### **تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب معيار الملكية**

وفقاً لهذا التصنيف يتم تقسيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة استناداً إلى معيار الملكية القانونية لرأسمالها، إلى الأنواع التالية: (عبد المطلب، 2018، ص24).

#### أ. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة:

ويقصد بها المؤسسات التي تعود ملكيتها إلى شخص أو عدة أشخاص، فردية أو عائلية ويمكن أن تكون شركات تضامنية أو شركات مساهمة، أو شركات ذات مسؤولية محدودة كما يمكن أن تأخذ شكل مشاريع استثمارية. ويعد هذا النوع من أكثر المؤسسات انتشارا على مستوى العالم.

#### ب. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية:

تعود ملكيته هذا النوع من المؤسسات للقطاع الحكومي، ويعتبر هذا الصنف من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قليل جدا في جميع الدول.

#### ج. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المختلطة:

هذا النوع من الشركات تكون ملكيتها مشتركة بين القطاعين الخاص والعام بنسب متفاوتة.

#### 7-2-2: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العديد من المميزات التي تميزها عن غيرها من المؤسسات الكبيرة الحجم والتي نذكرها كالتالي: (رزاية، 2011، ص33)

■ **سهولة التأسيس:** تعتمد المنشآت الصغيرة والمتوسطة عند البناء على رأس مال صغير نسبيًا، لأنها تعتمد أساسًا على جذب وتفعيل مدخرات الأفراد لتحقيق فائدة أو أكثر، يمكنهم من خلالها تحقيق الحماية أو جزء من الاحتياجات في مختلف أنواع الأنشطة الاقتصادية.

■ **استقلالية الإدارة وسهولتها:** المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتميز بوضوح أهدافها وسهولة إدارتها وقيادتها وتوجهها، وبساطة الأسس والسياسات التي تحكم عملها، ويكون مالك المؤسسة هو المدير فيها وهذا يسرع في عملية اتخاذ القرارات، ويمنحها صفة الاستقلالية في الإدارة وذلك على عكس المؤسسات الكبيرة التي تأخذ شكل شركات مساهمة والتي تعرف بتعدد أهدافها بسبب الفصل فيها بين الملكية والإدارة

■ **المركزية:** هو تأدية الأنشطة المختلفة في المنظمة من خلال مالك المنظمة نفسه أو بمساعدة بعض العمال.

■ **المحلية والطابع الشخصي في تقديم الخدمات:** تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمحلية النشاط، وهذا النوع يخلق علاقة مألوفة وودية وجيدة بين المؤسسة وعملائها، مما يوفر جواً ودياً عند تقديم الخدمات أو المنتجات.

■ **استخدام وسائل إنتاج أصغر حجماً وأقل تكلفة:** لا تستخدم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم تقنيات معقدة، لأن التطوير والابتكار يتطلبان أموالاً وخبرة لتنفيذ أنشطة البحث والتطوير ، وقد لا تستخدم هذه الأموال لهذه المؤسسات ، وبالتالي فإن خفض الإنتاج يؤدي إلى خفض التكاليف (تكاليف التخزين والإنتاج).

■ **التجديد والابتكار:** هذا النوع من التنظيم هو أكثر تعارضاً مع التجديد والتحديث من الشركات الكبيرة، لأن التقنيين المخلصين لخلق أفكار جديدة يؤثرون على أرباحهم ويكتشفون الحوافز التي تحفزهم مباشرة على

العمل. على الرغم من أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم تواجه عقبات مختلفة، فقد تم الاعتراف بالابتكار على المدى الطويل باعتباره الطريقة الرئيسية لإعادة خلق إمكانيات تنظيم المشاريع على المدى الطويل، وتعزيز القدرة على مواجهة الشركات الكبيرة من حيث تكوين الموارد.

■ **المرونة على التكيف مع المتغيرات المستحدثة:** تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم بقدرتها على التفاعل بمرونة وسهولة مع متغيرات الاستثمار، أي إنتاج سلع أو خدمات أخرى تتناسب مع متغيرات السوق ومتطلباته.

■ **إدارة التدريب الذاتي:** في ضوء الممارسة التجارية طويلة المدى والمسؤوليات الفنية والتسويقية والمالية للموظفين في عملية الإنتاج، يمكنهم الحصول على المزيد من المعلومات والمعرفة والخبرة، مما يجعلهم مؤهلين لقيادة الأعمال الاستثمارية وتوسيع فرص تنوع الطاقة الإنتاجية في المستقبل.

■ **اختيار الأسواق وانخفاض درجة المخاطرة:** أتجاه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الأسواق الصغيرة والمحدودة لا يثير اهتمام المؤسسات الكبيرة. وبالمقارنة مع هذه المؤسسات الكبيرة، تتميز هذه المؤسسات بمخاطر أقل، لا سيما مخاطر السوق، لأن المؤسسات الكبيرة لديها نطاق استثماري كبير وحصص سوقية كبيرة ومخاطر كبيرة.

■ **بساطة التنظيم:** لا تعتمد المنشآت الصغيرة والمتوسطة على الكثافة التنظيمية التي يتسم بها النظام البيروقراطي، مثلما نجده في المؤسسات الكبيرة، حيث يتطلب هذا النظام مستويات تنظيمية متعددة، وهو عادة ممل ويفتقر إلى الحافز ويفتقر إلى الصلابة وجموده الذي يعرقل سير العمل العادي للمنظمة، كما إن العمال لا يشاركون في تحديد أهداف المنظمة والمشاركة في صنع القرار فيها، وهو ما يتعارض مع

خصائص المنشآت الصغيرة والمتوسطة ، لأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم تقلص من المستويات التنظيمية وتسمح للعاملين الحاليين بالمشاركة في عمليات صنع القرار. (عبد الحميد، 2002، ص33)

■ **تعتمد المنشآت الصغيرة والمتوسطة على الموارد الداخلية لجمع الأموال من أجل نموها:** بحيث يعتمد مالك المؤسسة على الموارد المالية الشخصية في عملية التمويل، سواء في مرحلة التوسع وذلك قبل اللجوء على المصادر الخارجية، الأمر الذي يتطلب وجود الضمانات الكافية التي يطلبها المقرض، والتي لا تخلو من المخاطرة.

■ **تعديل الميزان التجاري للمنتجات المستوردة:** تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمساهمة بتعديل الميزان التجاري في البلد التي تمارس فيه نشاطها من خلال عمليتي (تصنيع المنتجات المحلية وتصدير العديد من المنتجات المحلية إلى الأسواق الخارجية).

■ **التخصص:** يعتمد عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على إتمام العمل التخصصي في مجال معين، ويؤكد البعض أن التخصص في مجال الإنتاج هو أفضل خيار للشركات الصغيرة والمتوسطة لدخول الأسواق الدولية.

■ **جذب المدخرات:** يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعبئة المدخرات المحدودة لصغار المودعين الذين لا يعتمدون على النظام المصرفي ومستعدون لاستثمارها في مؤسساتهم الخاصة. وتتميز هذه المؤسسات برأس مال صغير ومحدود. وقد تكون هذه المدخرات الصغيرة لدى أفراد الأسرة كافية لإنشاء مشاريع صغيرة ومتوسطة بحيث لا تكون هذه الأموال عاطلة ويسهل إنفاقها أو إيداعها في البنوك، كما إن انخفاض حجم رأس المال يجعلها أكثر جاذبية للمودعين الصغار لأن أنماط توظيفهم غالبًا ما تحرمهم من الإشراف المباشر على الاستثمار.

▪ **دعم المؤسسات الكبيرة:** تزود المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الشركات الكبرى بالعمال المهرة الذين تراكمت لديهم الخبرة من خلال العمل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك لأن الشركات الكبرى توفر أجوراً أعلى ورفاهية اجتماعية أفضل وتستجيب لطلباتها من خلال توفير متطلبات محددة، وبالتالي تدعم بشكل فعال كفاءة الإنتاج للمؤسسات الكبيرة، عندما تنتج الشركات الصغيرة والمتوسطة عدداً كبيراً من الأجزاء أو المنتجات شبه المصنعة، فإنها تصبح مكملاً وغذاءً للمؤسسات الكبيرة. (عبد الوهاب وكاظم، 2017، ص44).

### المبحث الثالث

## تطور الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عمان

### 1-3-2: المقدمة

حظيت المشروعات الصغيرة والمتوسطة في السلطنة باهتمام متزايد من الحكومة ، وانعكست الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في ندوة "تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة" المنعقدة في سيج الشامخات بولاية بهلا بمحافظة الداخلية وعزم جلالته على الاستمرار في تقديم مختلف أساليب الدعم لتنشيط دورها والاعتراف بأهميتها ومكانتها في النظام الاقتصادي الوطني ، لأن المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم هي الدعامة الأساسية لأي اقتصاد وطني ، وفي الدول الصناعية والمتقدمة تمثل الشركات الصغيرة

والمتوسطة هذا من خلال الدور الذي تلعبه ومجال عملها. ، وقد أثبتت هذه المؤسسات نجاحها وفاعليتها إلى جانب العقود الموكلة إليها لتنفيذ هذه العقود. (صالح، 2004، ص13)

ولإنجاح دور هذه المؤسسات وتنشيطها، وجه جلالاته بتأسيس صندوق الرفد الذي أنشئ بالمرسوم السلطاني رقم 2013/6 لدعم الشباب العماني الراغب في إنشاء مشاريع صغيرة ومتوسطة والانخراط في أنشطة ريادة الأعمال لأنه يوفر نوع آخر من الدعم لتعزيز تطوير الأفكار ودراسة الجدوى الاقتصادية، وإرشاد الشباب وقيادتهم إلى النجاح، وجعل تجاربهم تصبح إنجازات وطنية بارزة، مما يعزز الاقتصاد الوطني، ويلهم الشباب القلق من الفشل، ويشجعهم ويخرجهم من المشاكل، فشرعوا في مختلف أشكال خدمات ومنتجات لتنفيذ مشاريعهم وأفكارهم.

بالإضافة إلى مؤسسات التمويل الحكومية والخاصة المخصصة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، تم إنشاء الإدارة العامة لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة "ريادة" عام 2013 لمتابعة ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع الشباب العماني على تبني هذا النهج الذي يتميز عن القطاع العام، بالإضافة إلى توفير مساحة كافية لحرية الفكر والرأي، ولكل شيء لتطوير وتقوية مجال عمله. وتشارك الشركات الصغيرة والمتوسطة أيضًا في عملية التطوير والبناء، ويتم تخصيص جزء من عملها لها في شكل عقود ومناقصات.

وتعزيزًا لهذا الاهتمام خلال مراحل البناء والتنمية لمسيرة النهضة المباركة، فقد أكد حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم . حفظه الله ورعاه . في خطابه التاريخي السامي الثاني قائلاً: "إننا إذ ندرك أهمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقطاع ريادة الأعمال، لا سيما



المشاريع التي تقوم على الابتكار والذكاء الاصطناعي والتقنيات المتقدمة، وتدريب الشباب وتمكينهم؛ للاستفادة من الفرص التي يتيحها هذا القطاع الحيوي؛ ليكون لبنة أساسية في منظومة الاقتصاد الوطني، فإن حكومتنا سوف تعمل على متابعة التقدم في هذه الجوانب أولاً بأول. فجلالته أيده الله مدرك لحقيقة ما يحتاجه اقتصادنا الوطني، وما تحتاجه مسيرة التنمية الشاملة لكي تستمر وتستمد قوتها واستقرارها، لذلك لا بد من مضاعفة الاهتمام والدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وللشباب وتشجيعهم على تأسيس مؤسسات أو القيام بمبادرات ومشاريع فردية توظف التقنيات الحديثة والذكاء الاصطناعي كفيل بتحقيق الأهداف.

لهذا جاءت التوجيهات السامية لحضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق حفظه الله ورعا بإنشاء هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد اختصاصاتها واعتماد هيكلها التنظيمي وذلك بدمج ثلاث جهات صندوق الرفد وريادة واختصاص تنمية وتدريب دعم الحرفين حسب المرسوم السلطاني 2020/107 وتكون لها الشخصية الاعتبارية وتتمتع بالاستقلال المالي والإداري وتتبع مجلس الوزراء وتقوم بالعديد من الاختصاصات من بينها:

- وضع الخطط والسياسات لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الحرفية
- التنسيق مع الجهات ذات الصلة لتوفير بيئة تنظيمية تشجع على تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الحرفية.
- تقديم الاستشارات المالية والفنية والإدارية والقانونية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة لتطويرها وتعزيز قدرتها التنافسية وتمكينها من تقديم منتجات عالية الجودة.

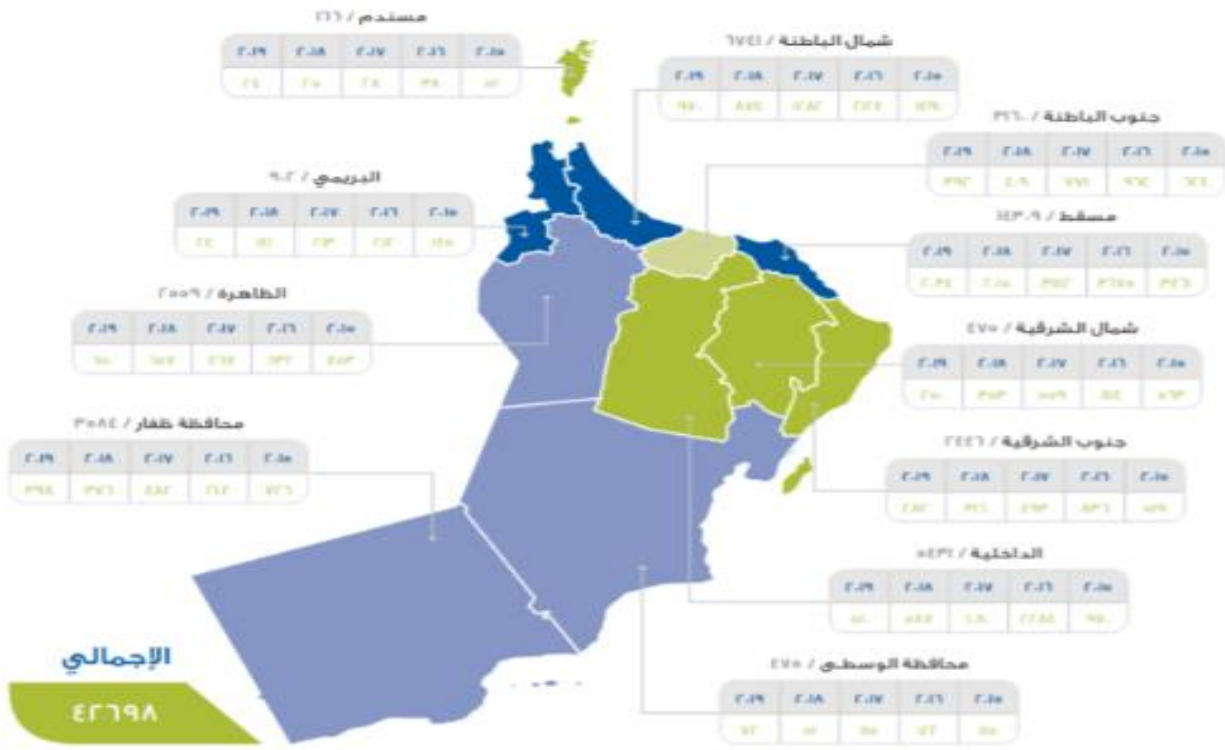
- إنهاء الإجراءات الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للحصول على التصاريح والموافقات اللازمة لممارسة أنشطتها. بناء على طلب أصحابها، مع إعطاء الأولوية في هذا الخصوص للطلبات المقدمة من المؤسسات التي يتفرغ أصحابها لإدارتها.
- تشجيع التكامل بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبيرة، من جانب، والصناعات والخدمات المساندة من جانب آخر.
- من خلال تنظيم المعارض وتنسيق المشاركة مع الجهات ذات الصلة، لتشجيع التسويق والترويج لمنتجات وخدمات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرفيين داخل السلطنة وخارجها.
- إنشاء نظام معلومات إلكتروني متكامل مع مركز اتصال يمكنه توفير المعلومات التي تدعم أنشطة الشركات الصغيرة والمتوسطة ومجالات عملها.
- إعداد سجل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة والحرفيين، يتضمن وصفاً لحجمها، وأنشطتها الاقتصادية، وعدد ونوعية العمالة فيها
- إنشاء مراكز وحاضنات أعمال للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والحرفيين في محافظات السلطنة باستثمارها وإدارتها من قبل المؤسسات، والإشراف والمتابعة على الحاضنات الخاصة التي ينشئها القطاع الخاص والتي تحددها الجهة المختصة.
- إنشاء مراكز احترافية لتحسين قدرات الشركات الصغيرة والمتوسطة التنافسية وتطوير منتجاتها وخدماتها وفق أفضل المعايير العالمية.

- تنظيم دورات تدريبية وتأهيلية لرواد الأعمال ومديري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرفيين لتمكينهم من إتقان المهارات الأساسية لإدارة وتشغيل المؤسسات وفقاً لأفضل الممارسات الدولية.
- وضع الآليات اللازمة مع لجنة المناقصات لضمان تخصيص نسبة معينة من المشتريات والمناقصات الحكومية المختلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، ولا تتعارض مع القوانين والاتفاقيات الحالية للسلطنة.
- جهود لتطوير الموردين المحليين للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصناعات المبتكرة لتحقيق خطط القيمة المضافة المحلية.
- توفير الأموال لرواد الأعمال وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة والحرفيين لإنشاء وتوسيع أعمالهم أو أنشطتهم وفقاً لإجراءات الرقابة التي تحددها الحكومة.
- وضع الآليات اللازمة مع البنك المركزي العماني لضمان زيادة التسهيلات الائتمانية المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتخصيص النسبة من القروض التجارية المعتمدة من قبل البنك المركزي العماني من القروض التجارية لهذه المؤسسات.

## 2-3-2: البيانات الإحصائية التي توضح أعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسط

خلال السنوات من 2015-2019 حسب المحافظات

### عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المسجلة في قاعدة بيانات ريادة حسب الأنشطة التجارية بنهاية 2019م



تحتوي على عدد المؤسسات من ناحية الترخيص الرسمية والذاتية نطاق وأعداد المؤسسات اليومية بموجبها من قبل المركز القومي للإحصاء والمعلومات كإرشاد مشروع إعداد قوائم الشركات المسجلة في قاعدة بيانات ريادة بنهاية 2019م.

### عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المسجلة في قاعدة بيانات ريادة حسب الأنشطة التجارية بنهاية 2019م

بلغت عدد الأنشطة التجارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المسجلة في قاعدة بيانات ريادة حتى نهاية 2019م 42 ألف مؤسسة-أكثر من 33 ألف نشاط، تتمركز أعلاها في قطاع تجارة الجملة والتجزئة؛



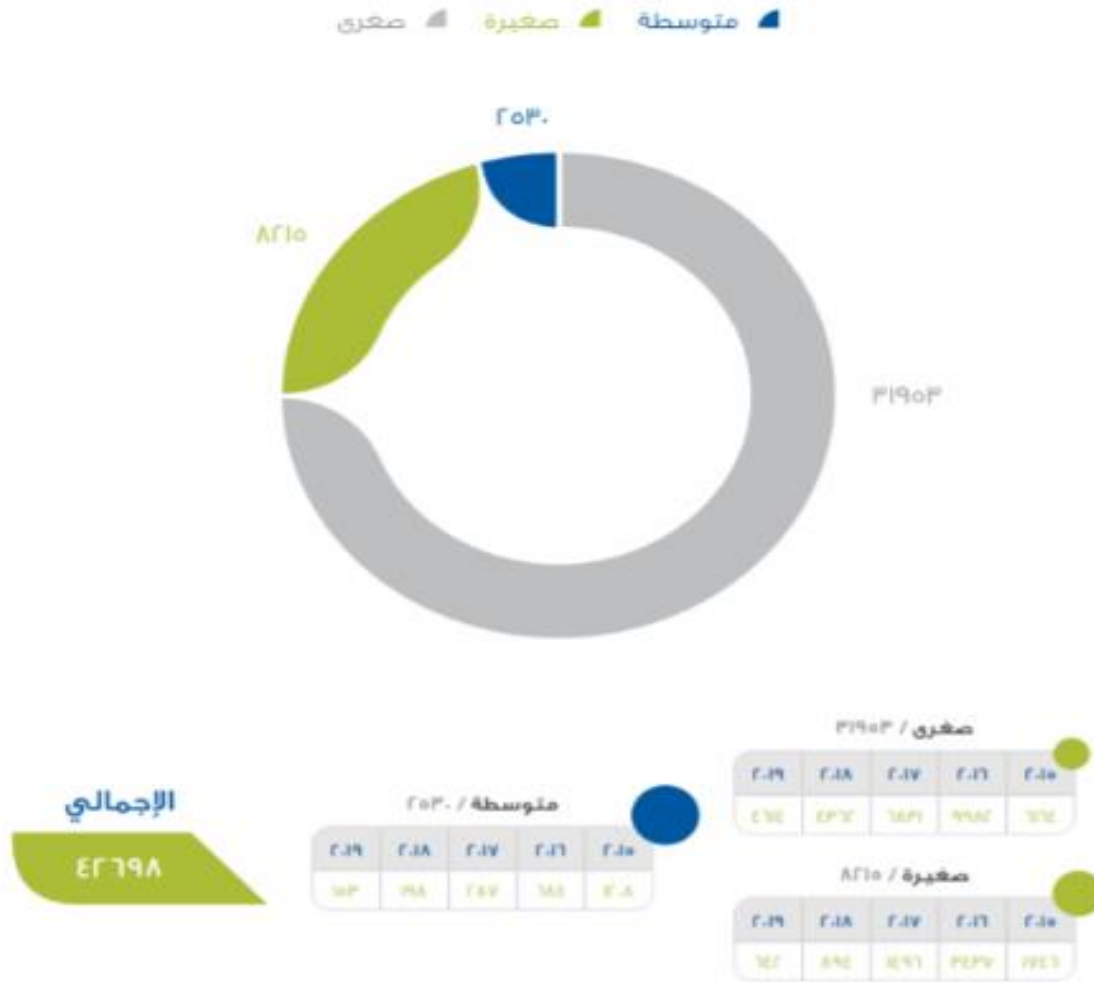


## 4-3-2: النمو التراكمي لعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المسجلة في قاعدة بيانات

### ريادة حسب التصنيف بنهاية 2019م

#### النمو التراكمي لعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المسجلة في قاعدة بيانات ريادة حسب التصنيف بنهاية 2019م

توضح مؤشرات النمو التراكمي بأن المؤسسات الصغرى تمثل النسبة الأكبر من إجمالي عدد المؤسسات المسجلة في ريادة حيث شكلت المؤسسات الصغرى (31903) مؤسسة، والمؤسسات الصغيرة (8210) مؤسسة، والمؤسسات المتوسطة (2030) مؤسسة. وتمثل سنة 2016م أكثر السنوات التي شهدت انضمام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجموع 1413 مؤسسة، وسنة 2019م أقل السنوات بمجموع 549 مؤسسة.



## 5-3-2: دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية:

نظرًا لأن الشركات الصغيرة والمتوسطة تحتل موقعًا مهمًا للغاية في معظم البلدان في العالم، يظهر دورها بشكل واضح وأساسي، ويمكن أن يحصر هذا الدور على ما يلي: (عبد العزيز السيد مصطفى، 2012، ص18).

### الدور الاقتصادي:

يمكن تلخيص هذا الدور الاقتصادي على النحو التالي:

- **تقييم القوى العاملة:** باستخدام تكنولوجيا منخفضة التكلفة، يكون رأس المال صغيرًا، لكن كثافة اليد العاملة عالية.
- **جمع الموارد المالية:** عن طريق جمع الأموال من مصادر مختلفة، لأن هذه المؤسسات يمكن أن تنشئها الأسر والأسر لتجميع الأموال، أو يمكن لمجموعة من العمال أو مجموعة من العمال أو العمال المهرة تشكيل وحدات إنتاجية بناءً على مدخراتهم السابقة شكل سعة إضافية تمكنهم من إظهار قدراتهم والحفاظ على استقلالهم المالي ووحدهم.
- **تحسين إنتاجية العاملين:** من خلال تجسيد نظام مراقبة فعال ومستمر لضمان سير العمل الطبيعي والتحكم في تدفق العمل بسبب صغر حجم هذه المؤسسات
- **الناتج المحلي الإجمالي التكميلي:** يمكننا أن نرى هذا التأثير من خلال مساهمة القطاع الخاص في نسبة معينة من الناتج المحلي الإجمالي في الدخل.

- نمو التجارة الخارجية: تقوم هذه المؤسسات، مثل غيرها من المؤسسات، بجميع المعاملات التجارية بما في ذلك التصدير والاستيراد
- توفير طلب السوق من السلع والخدمات: توفير المواد الخام لاحتياجات المؤسسات الكبرى، مثل العقود من الباطن (العقود الفرعية)
- حماية الخصائص المحلية للصناعة: في ضوء الوضع التنموي الراهن، وتأثير انفتاح الأسواق العالمية، وفتح التجارة، ورفع الضوابط الجمركية، وإلغاء التعريفات وتبسيطها، نشأت منافسة خارجية على المنتجات التي تؤثر على المنتجات المحلية، لذلك تحمي هذه المؤسسات منتجاتها من خلال التحكم في الجودة والتكلفة، ومحاولة خلق ميزة تنافسية لمواجهة المنافسة، لذلك إذا كانت لديهم القدرة، يمكنهم حماية المنتجات المحلية.

## الدور الاجتماعي:

- تلتزم هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتحقيق التوازن والتنمية على المستوى الاجتماعي للأفراد والأسر، ويمكن حصر الدور الاجتماعي لهذه المؤسسات في النقاط التالية:
- تقليل نسب البطالة من خلال خلق وتوفير فرص العمل في هذه المؤسسات.
- الحد من تدفق سكان الريف إلى المدن: من خلال إقامة مشاريع في المناطق الريفية والنائية لتوطين العمالة من سكان تلك المناطق.
- تقريب فرص العمل من سكان تلك المناطق من خلال مساعدة المؤسسات الناشئة فيها.
- وفي هذا الصدد يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تحقق ما يلي:



- تنمية الموارد المحلية في الدولة
- يقضي على العديد من المشاكل الاجتماعية
- تحسين مستويات المعيشة الريفية
- أفضل استخدام للمواد والقوى العاملة.

## الفصل الثالث

### الطريقة والإجراءات

3-1: منهج الدراسة

3-2: مجتمع وعينة الدراسة

3-3: أدوات جمع البيانات

3-4: صدق الأداة

3-5: المعالجة الإحصائية

## الفصل الثالث

### الطريقة والإجراءات

#### 3.1: منهج الدراسة:

تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الميدانية التي اتبع فيها الباحث المنهج الاستكشافي والذي يعرض المفاهيم والمعلومات الخاصة بمجال البحث بهدف التعرف على أثر دراسة الجدوى الاقتصادية في إنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في محافظة مسقط بسلطنة عمان، إذ تم الاعتماد على المنهج التحليلي للتعليق على النتائج وتحليلها وتفسيرها بغرض التعمق والتفصيل في الدراسة على أرض الواقع ومقارنة متغيرات الدراسة من خلال تحويل المتغيرات الدراسة من المتغيرات الغير كمية إلى متغيرات كمية قابلة للقياس وذلك بهدف التعامل معها في اختبار الفرضيات وبيان نتائج الدراسة وتوصياتها.

#### 3.2: مجتمع وعينة الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من بعض رواد الأعمال أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عمان، والبالغ عددهم (1000) من اصحاب هذه المؤسسات، وأخذت منهم عينة عشوائية عددهم (120) فردا، بنسبة (12%)، وقد تم توزيع استبانة إلكترونية على عينة الدراسة، حيث استرد منها (111) استبانة صالحة للتحليل، بنسبة (92.5%)، وفيما وصف لخصائص عينة الدراسة حسب متغيراتها:

النسبة المئوية %	التكرار	الفئة	عينة الدراسة
74.8	83	ذكر	النوع الاجتماعي
25.2	28	أنثى	
<b>100.0</b>	<b>111</b>	<b>المجموع</b>	
5.4	6	أقل من 25 سنة	الفئة العمرية
39.5	44	من 26-35 سنة	
39.5	44	من 36 إلى 45 سنة	
15.3	17	46 سنة فأكثر	
<b>100.0</b>	<b>111</b>	<b>المجموع</b>	
18.9	21	أقل من 5 سنوات	سنوات الخبرة بإدارة المشروع
27	30	6-10 سنوات	
22.5	25	11-15 سنة	
31.5	35	15 سنة فأكثر	
<b>100.0</b>	<b>111</b>	<b>المجموع</b>	
30.6	34	دبلوم التعليم العام	المؤهل العلمي
26.1	29	دبلوم	
28.8	32	بكالوريوس	
14.4	16	دراسات عليا	
<b>100.0</b>	<b>111</b>	<b>المجموع</b>	
31.5	35	تجاري	القطاع الذي ينتمي إليه نشاط المشروع
19.8	22	صناعي	
2.7	3	سياحي	
27	30	خدمات	
18.9	21	أخرى	
<b>100.0</b>	<b>111</b>	<b>المجموع</b>	

جدول رقم (4) خصائص عينة الدراسة

### 3.3: أدوات جمع البيانات:

استخدام الباحث أداة الاستبانة لجمع بياناته الأولية كأداة رئيسية للدراسة وكذلك معالجة الإطار النظري للحصول على المعلومات الثانوية.

#### - المصادر الأولية:

لمعالجة الجانب التحليلي من الدراسة، لجأ الباحث إلى جمع البيانات الأولية من خلال الاستبانة كأداة رئيسية للدراسة، وقد تم تصميم استبانة خاصة لغرض هذه الدراسة، وقد شملت عملية تصميم الاستبانة على عدد من العبارات التي تعكس أهداف الدراسة وأسئلتها، للإجابة عنها من قبل عينة الدراسة.

#### - المصادر الثانوية:

تم الإتجاه في معالجة الإطار النظري وذلك من أجل الحصول على معلومات ثانوية وقد تمثلت المصادر المستخدمة في الإحصائيات العلمية الصادرة من الجهات المختلفة بسلطنة عمان والكتب والنشرات والإخبار الصحفية والمراجع العربية والأجنبية ذات الصلة بالموضوع، كذلك المواد العلمية المتخصصة بموضوع هذه الرسالة والمواقع الإلكترونية، بالإضافة إلى العديد من المقالات العلمية المحكمة والدراسات والأبحاث الأكاديمية ورسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه التي لها علاقة بموضوع الدراسة.

قام الباحث بإعداد وتطوير وتصميم أداة الدراسة (الاستبانة) وذلك بعد مراجعة أدبيات الدراسة والدراسات السابقة ذات العلاقة بالموضوع، وقد تم بناء الاستبانة بحيث قسم إلى ثلاث محاور وهي:

**الجزء الأول:** يحتوي على المتغيرات الديمغرافية للعينة المدروسة، مقسم إلى خمسة متغيرات تمثلت في النوع الاجتماعي، والعمر، والخبرة، والمؤهل الدراسي، والمستوى التعليمي والقطاع الذي ينتمي إليه نشاط المشروع.

الجزء الثاني: فتضمن ما يلي:

أولاً: المحور الأول: تغطية بيانات المتغير المستقل (مدى تأثير استخدام دراسات الجدوى الاقتصادية على نجاح المشروع، حيث بلغت عدد الفقرات (14) فقرة.

ثانياً: المحور الثاني: تغطية بيانات المتغير التابع (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)، حيث بلغت عدد فقرات (15) فقرة.

وقد صممت على أساس مقياس ليكرت خماسي الأبعاد (5-Point Likert Scale)، لقياس السلوك واستجابة الباحثين لفقرات المحاور السابقة وقد تراوحت مدى الإستجابة بين (1-5) وقد بنيت الفقرات بالاتجاه الإيجابي، وأعطيت الأوزان للفقرات كما يأتي: موافق بشدة خمس درجات، وموافق أربع درجات، وموافق بدرجة متوسطة ثلاث درجات، وغير موافق درجتان، وغير موافق إطلاقاً درجة واحدة كما في الجدول التالي:

رتبة مقياس ليكرت	المتوسط المرجح	الإختلاف	الوصف
1	1.79-1.00	0.79	ضعيف
2	2.59-1.80	0.79	مرضي
3	3.39-2.60	0.79	جيد
4	4.19-3.40	0.79	جيد جداً
5	5.00-4.20	0.79	ممتاز

جدول رقم (5) مقياس ليكرت المستخدم مع الفترات والاختلافات والوصف المقابل

3.4: صدق الأداة:

لقد تم التحقق من صدق الأداة عن طريق عرضها على مجموعة من المحكمين ذات الاختصاص والخبرة في مجال ادارة الاعمال وطلب منهم إبداء الرأي حول فقرات الاستبانة وذلك بالحذف والتعديل واقتراح فقرات جديدة ومناسبة الأداة لموضوع الدراسة، وبناء على ملاحظات المحكمين تم تعديل أداة الدراسة فأصبحت بصورتها النهائية مكونه (29) فقرة، وبناءً على ذلك فان الأداة تتمتع بصدق المحتوى.

### 3.5: ثبات الأداة:

قام الباحث باستعمال معامل ألفا كرونباخ لاستخراج معامل الثبات ويوضح جدول (6) نتائج هذه المعالجة.

المحور	عدد الفقرات	قيمة ألفا كرو نباخ
دراسة الجدوى الاقتصادية	14	0.75
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	15	0.89
الثبات الكلي	29	0.90

جدول (6): معاملات الثبات تبعاً لمحاور الاستبانة

يوضح جدول (6) أن جميع محاور الاستبانة تتمتع بقيمة ثبات عالية حيث بلغ الثابت العام للأداة (0.90)، وذلك يدل على أن أداة الدراسة تتمتع بقيمة ثبات عالية وتفي بغرض الدراسة. إجراءات الدراسة:

لقد تم إجراء هذه الدراسة وفق الخطوات الآتية:

1. إعداد أداة الدراسة بصورتها النهائية

2. تحديد أفراد مجتمع الدراسة

3. اختيار عينة الدراسة

4. توزيع الاستبيانات على عينة الدراسة

5. تفرغ البيانات وإدخال البيانات إلى الحاسب ومعالجتها إحصائياً باستخدام البرنامج الإحصائية

للعلوم الاجتماعية **SPSS**

### 3.6: المعالجة الإحصائية:

وبعد جمع البيانات وترميزها ومعالجتها بالطرق الإحصائية المناسبة، وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية **SPSS**، فقد تم استخدام التكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، ومعادلة كرونباخ الفاء، واختبار (ت) لعينة واحدة، واختبار تحليل التباين الاحادي.

## الفصل الرابع



## نتائج الدراسة

تضمن هذا الفصل عرضاً للنتائج التي تم التوصل إليها بعد تحليل البيانات إحصائياً، وتمثل هذه النتائج وجهات نظر أفراد الدراسة وفقاً لأبعاد تضمنتها أداة الدراسة، وتسهيلاً لعرض نتائج الدراسة فقد تم تصنيفها وفقاً لأسئلة الدراسة بحيث تمت الإجابة عن كل سؤال على حده.

وقد تم إجراء المعالجة الإحصائية للبيانات المجمعة من عينة الدراسة باستخدام الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Statistical Package for Social Sciences) (SPSS) للحصول على نتائج الدراسة التي تم عرضها وتحليلها في هذا الفصل.

### الإجابة عن أسئلة الدراسة:

تم الإجابة عن أسئلة الدراسة من خلال تحليل البيانات، والتركيز على أعلى متوسط للفقرة وأدنى متوسط للفقرة، وتفسير نتائجهما، ومقارنتها بالدراسات السابقة وذلك كما يلي:

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات عينة الدراسة على محوري دراسة الجدوى الاقتصادية وإنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الرتبة	المحور	المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	1	دراسة الجدوى الاقتصادية	3.77	0.46	جيد جداً
2	2	إنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	3.37	0.73	جيد
		المتوسط الحسابي للمقياس ككل	3.56	0.51	جيد جداً

### جدول (7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحوري دراسة الجدوى الاقتصادية وإنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يبين الجدول (7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات عينة الدراسة حول أثر دراسة الجدوى الاقتصادية على إنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عمان، إذ بلغ المتوسط العام للمقياس

(3.56)، بانحراف معياري عام (0.51)، وبدرجة تطبيق جيد جداً؛ حيث جاء في المرتبة الأولى المحور الأول: دراسة الجدوى الاقتصادية بأعلى متوسط حسابي بلغ (3.77)، وانحراف معياري (0.46)، تلاه في المرتبة الثانية المحور الثاني: انجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمتوسط حسابي بلغ (3.37)، وانحراف معياري (0.73).

### أولاً: عرض النتائج المتعلقة بالسؤال الأول:

وللإجابة على السؤال الأول الذي نصه "ما أثر دراسة الجدوى الاقتصادية في سلطنة عمان؟"

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحور دراسة الجدوى الاقتصادية في سلطنة

عمان وجاءت النتائج كالتالي:

الدرجة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة	رقم الفقرة	الرتبة
ممتازة	0.77	4.35	تساهم دراسات الجدوى الاقتصادية في الحصول على البيانات.	1	1
جيد جداً	0.81	4.15	تعمل دراسات الجدوى الاقتصادية على انخفاض درجة المخاطرة الاستثمارية.	11	2
جيد جداً	0.75	4.07	تساهم دراسات الجدوى الاقتصادية في تحديد الحصة السوقية للمشروع.	8	3
جيد جداً	0.80	4.06	تساهم دراسات الجدوى الاقتصادية في تحديد صعوبة قياس الآثار الاقتصادية المحتملة للمشروع.	7	4
جيد جداً	0.84	4.00	تساهم دراسات الجدوى الاقتصادية حساب المنافع المتوقعة في المستقبل	10	5
جيد جداً	0.79	3.96	تساهم دراسات الجدوى الاقتصادية في التعبير عن القيمة الحقيقية للتكاليف	9	6
جيد جداً	0.88	3.96	تعمل دراسات الجدوى الاقتصادية على زيادة أرباح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .	12	7

جيد جدا	0.89	3.96	تواجه دراسات الجدوى الاقتصادية صعوبة في تحديد كفاية البيانات.	2	8
جيد جدا	0.88	3.95	تعمل دراسات الجدوى الاقتصادية على الاستمرارية في العمل لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .	13	9
جيد جدا	0.89	3.89	تعمل دراسات الجدوى الاقتصادية على مجابهة التحديات البيئية لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	14	10
جيد جدا	1.00	3.80	تواجه دراسات الجدوى الاقتصادية صعوبة في التأكد من صحة البيانات.	3	11
جيد جدا	1.22	3.41	لا توجد مراكز اقتصادية لإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية	6	12
جيد	1.19	2.95	لا توجد خبرات فنية في إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية	5	13
مرضي	1.30	2.25	لا توجد أهمية في إعداد دراسة الجدوى للمشروع الاستثماري	4	14
جيد جدا	0.46	3.77	المتوسط الحسابي العام		

**جدول (8) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمحور الأول دراسة الجدوى الاقتصادية،**

**مرتبة تنازليا حسب المتوسطات الحسابية**

يتضح من الجدول (8) أن أثر دراسة الجدوى في سلطنة عمان لدى رواد الأعمال لمحور دراسة

الجدوى من وجهة نظرهم ممتازة، حيث بلغ المتوسط العام للمحور (3.77)، وبانحراف معياري عام قدره

(0.46)، وحصلت الفقرة (1) التي نصت على " تساهم دراسات الجدوى الاقتصادية في الحصول على البيانات

" على أعلى متوسط حسابي بلغ (4.35)، وبانحراف معياري قدره (0.77) وبدرجة تقدير ممتازة، بينما حصلت

الفقرة (4) التي نصت على " لا توجد أهمية في إعداد دراسة الجدوى للمشروع الاستثماري " على أقل متوسط

حسابي بلغ (2.25)، وبانحراف معياري قدره (1.30) وبدرجة تقدير مرضي، وتراوح المتوسط الحسابي لباقي

الفقرات بين (2.25 - 4.35).

## ثانيا: عرض النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني:

ولإجابة على السؤال الثاني الذي نصه " ما أثر نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عمان

"؟

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحور نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

في سلطنة عمان وجاءت النتائج كالتالي:

الدرجة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة	رقم الفقرة	الرتبة
جيد جدا	0.82	4.08	الإبتكار وتعدد الأفكار الجديدة يحتاج لمنظومة من البحث والتطوير والموارد المساندة له	23	1
جيد جدا	0.82	4.02	تساهم الخبرات العالمية في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال العملية التنموية والإنتاجية لهذا القطاع والحفاظ على إستدامته	24	2
جيد جدا	0.93	3.93	يساهم التأهيل المبدئي للشباب في كيفية إنشاء المشروع يساعده في التغلب على العقبات الإدارية والمالية والتسويقية	19	3
جيد جدا	1.02	3.85	توفر التطبيقات الإلكترونية سهولة تخليص أعمالك وإنجاز المهام	27	4
جيد جدا	0.93	3.74	تعتبر القدرة التنافسية لبعض المنتجات ضعيفة	28	5
جيد جدا	1.13	3.45	تقوم الجهات الداعمة لقطاع ريادة الأعمال بغرس ثقافة ريادة الأعمال والعمل الحر لدى الناشئة والشباب من خلال الندوات والمحاضرات .	22	6
جيد جدا	1.13	3.42	تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقلة كلفة إقامتها وإنشاءها	15	7
جيد جدا	1.10	3.41	تدعم الحكومة البرامج التدريبية/ التأهيلية لرواد ورائدات الاعمال للمشاريع المنزلية.	21	8
جيد	1.16	3.31	تقوم الحكومة بترويج منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة داخل السلطنة وخارجها من خلال المعارض والملتقيات والجوائز السنوية وكذلك المشاركات الخارجية.	25	9
جيد	1.17	3.17	تتبنى الحكومة المنصات الإلكترونية الإبتكارية لتسويق مشاريع رواد الأعمال	26	10

جيد	1.16	3.12	تساهم حكومة سلطنة عمان في ربط خبرات رواد الأعمال في السلطنة مع أقرانهم في الدول الأخرى	20	11
جيد	1.22	3.00	تقوم الجهات الحكومية وشركات القطاع الخاص من خلال شراء منتجاتها داخليا لها للتطوير والتوسع مستقبلا	18	12
جيد	1.25	2.81	تعمل الحكومة على تسهيل وتبسيط الإجراءات لدى رواد الأعمال من خلال عمل منظومة سهلة ليتم التسريع في إنجاز معاملاته	17	13
جيد	1.32	2.62	الخيارات التمويلية المتاحة حاليا كافية لتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	16	14
جيد	1.27	2.60	الحوافز التي تقدمها الحكومة لتحسين البيئة التنافسية كافية	29	15
جيد	0.73	3.37	المتوسط الحسابي العام		

### جدول (9) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمحور الثاني المؤسسات الصغيرة

#### والمتوسطة، مرتبة تنازليا حسب المتوسطات الحسابية

يتضح من الجدول (9) أن أثر نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عمان لدى رواد الأعمال لمحور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من وجهة نظرهم جيدة، حيث بلغ المتوسط العام للمحور (3.37)، وبانحراف معياري عام قدره (0.73)، وحصلت الفقرة (23) التي نصت على "الإبتكار وتعدد الأفكار الجديدة يحتاج لمنظومة من البحث والتطوير والموارد المساندة له" على أعلى متوسط حسابي بلغ (4.08)، وبانحراف معياري قدره (0.82) وبدرجة تقدير جيد جدا، بينما حصلت الفقرة (29) التي نصت على "الحوافز التي تقدمها الحكومة لتحسين البيئة التنافسية كافية" على أقل متوسط حسابي بلغ (2.60)، وبانحراف معياري قدره (1.27) وبدرجة تقدير مرضي، وتراوح المتوسط الحسابي لباقي الفقرات بين (2.60 - 4.08).

#### ثالثا: عرض النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث:

ولإجابة على السؤال الثالث الذي نصه "هل توجد علاقة ارتباطية بين دراسة الجدوى الاقتصادية وإنجاح

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عمان؟"

وللإجابة عن السؤال الثالث تم استخدام معامل ارتباط بيرسون Pearson Correlation لإيجاد علاقة الارتباط بين محاور دراسة الجدوى الاقتصادية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع المحور الرئيس، كما يوضحه الجدول (10):

جدول (10) معامل ارتباط بيرسون بين محوري دراسة الجدوى الاقتصادية والمؤسسات الصغيرة مع

#### المحور الرئيس ككل

المحور الرئيس ككل	البعد التابع الأبعاد المستقلة
0.732**	دراسة الجدوى الاقتصادية
0.917**	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

\*\* دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.01

يتضح من الجدول (10)، بأن جميع معاملات الارتباط دالة إحصائية، وعند مستويات إيجابية بين المتغيرات المستقلة لمحوري دراسة الجدوى الاقتصادية، ومحور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد بلغت القيمة الاجمالية لمعامل الارتباط لدراسة الجدوى الاقتصادية (0.732)، والقيمة الاجمالية لمعامل الارتباط لإنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (0.917)، وهي قيمة موجبة، وذات علاقة قوية وطردية، وتعتبر قيمة إيجابية تؤكد الدور الفاعل لدراسة الجدوى الاقتصادية في علاقتها بإنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بمعنى أنه كلما كانت دراسة الجدوى ممتازة وعالية المستوى كان نجاح المؤسسات المتوسطة والصغيرة بصفة ممتازة وعالية جدا.

وتم استخدام معامل ارتباط بيرسون Pearson Correlation لإيجاد علاقة الارتباط بين البعد المستقل والبعد التابع، كما يوضحه الجدول (11):

جدول (11) معامل ارتباط بيرسون بين محوري دراسة الجدوى الاقتصادية والمؤسسات الصغيرة

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	البعد التابع الأبعاد المستقلة
0.401**	دراسة الجدوى الاقتصادية

\*\* دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.01

يتضح من الجدول (11)، بأن جميع معاملات الارتباط دالة إحصائية، وعند مستويات إيجابية بين المتغيرات المستقلة لمحور دراسة الجدوى الاقتصادية، ومحور المؤسسات الصغيرة كمتغير تابع، وقد بلغت القيمة الاجمالية لمعامل الارتباط بينهما (0.400)، وهي قيمة موجبة، وذات علاقة قوية وطردية، وتعتبر قيمة إيجابية تؤكد الدور الفاعل لدراسة الجدوى الاقتصادية في علاقتها بانجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بمعنى أنه كلما كانت دراسة الجدوى ممتازة وعالية المستوى كان نجاح المؤسسات المتوسطة والصغيرة بصفة ممتازة وعالية جدا.

رابعا: عرض النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع:

ولإجابة على السؤال الرابع الذي نصه " هل يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابة رواد العمال أصحاب دراسة الجدوى الاقتصادية في إنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعزى للمتغيرات الديمغرافية التالية (الجنس، العمر، سنوات الخبرة، المؤهل العلمي، وقطاع العمل) "؟

الفرضية الأولى: متغير الجنس:

ولإيجاد الفروق استخرج الباحث المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، واستخدم الباحث اختبار T-

Test، والجدول (12) يبين ذلك:

المتوسطات واختبار ت						Levene's اختبار		مصدر التباين	المحاور	
مقدار الثقة %95		خطأ الاختلافات	متوسط الاختلافات	الدلالة الإحصائية	درجات الحرية	ت	الدلالة الإحصائية			ف
الأعلى	الأدنى									
0.28	-0.16	0.11	0.06	0.61	109.00	0.51	0.69	0.16	افتراض الفروق	الكلي

جدول (12) نتائج اختبارات "ت" لدلالة الفروق تعزى لمتغير الجنس

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	النوع	المحاور
0.53	3.58	83	ذكر	ككل
0.45	3.52	28	أنثى	

جدول (13) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير الجنس

يشير الجدولين (12)، (13) إلى أن نتائج اختبار ت أنه لا توجد فروق فردية تعزى لمتغير الجنس، وجاء المتوسط الحسابي للذكور أعلى منه للإناث، وبلغت قيمة اختبار ت (0.51)، وهي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة  $(\alpha \geq 0.05)$ ، مما يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين محاور الدراسة ككل والجنس، مما يعني قبول الفرضية الصفرية.

الفرضية الثانية: متغير العمر:



وللتحقق من صحة هذه الفرضية استخدم الباحث اختبار تحليل التباين الأحادي One Way ANOVA،

بهدف فحص دلالة الفروق بين متغير العمر ومحاور الدراسة ككل، والجدول (14) يوضح ذلك:

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
ككل	بين المجموعات	1.28	3	0.43	1.68	0.18
	داخل المجموعات	27.18	107	0.25		
	الجملة	28.47	110			

جدول (14) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق تبعا لمتغير العمر

يبين الجدول (14) أن قيمة "ف" بلغت للمحور (1.68)، وهي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة

$(\alpha \geq 0.05)$ ، مما يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متغير العمر والمحور ككل، مما يعني

قبول الفرضية الصفرية. ويدل على اتفاق عينة الدراسة على أنه لا تأثير للعمر على دراسة الجدوى الاقتصادية

في إنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفرضية الثالثة: متغير سنوات الخبرة في العمل

وللتحقق من صحة هذه الفرضية استخدم الباحث اختبار تحليل التباين الأحادي One Way ANOVA،

بهدف فحص دلالة الفروق بين متغير سنوات الخبرة والمحاور ككل، والجدول (15) يوضح ذلك:

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
ككل	بين المجموعات	0.55	3	0.18	0.71	0.55
	داخل المجموعات	27.91	107	0.26		
	الجملة	28.47	110			

### جدول (15) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق تبعا لمتغير سنوات الخبرة في العمل

يبين الجدول (15) أن قيمة "ف" بلغت للمحور (0.71)، وهي قيمة غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة  $(\alpha \geq 0.05)$ ، مما يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متغير سنوات الخبرة والمحاور ككل، مما يعني قبول الفرضية الصفرية. مما يعني اتفاق عينة الدراسة على أنه لا تأثير لسنوات الخبرة مهما كانت سنوات خبرتهم.

### الفرضية الرابعة: متغير المؤهل الدراسي

وللتحقق من صحة هذه الفرضية استخدم الباحث اختبار تحليل التباين الأحادي One Way ANOVA، بهدف فحص دلالة الفروق بين متغير المؤهل الدراسي والمحاور ككل، والجدول (16) يوضح ذلك:

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
ككل	بين المجموعات	0.62	3	0.21	0.80	0.50
	داخل المجموعات	27.84	107	0.26		
	الجملة	28.47	110			

### جدول (16) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق تبعا لمتغير المؤهل الدراسي

يبين الجدول (16) أن قيمة "ف" بلغت للمحور (0.80)، وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة  $(\alpha \geq 0.05)$ ، مما يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متغير المؤهل الدراسي والمحاور ككل، مما يعني قبول الفرضية الصفرية، وهذا يدل على اتفاق عينة الدراسة أن لا تأثير للمؤهل الدراسي مهما كان مؤهلهم.

### الفرضية الخامسة: متغير قطاع العمل

وللتحقق من صحة هذه الفرضية استخدم الباحث اختبار تحليل التباين الأحادي One Way ANOVA، بهدف فحص دلالة الفروق بين متغير قطاع العمل والمحاور ككل، والجدول (17) يوضح ذلك:

المحاور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
ككل	بين المجموعات	0.20	4	0.05	0.19	0.95
	داخل المجموعات	28.27	106	0.27		
	الجملة	28.47	110			

جدول (17) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق تبعا لمتغير قطاع العمل

يبين الجدول (17) أن قيمة "ف" بلغت للمحور (1.21)، وهي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة  $\alpha$  ( $0.05 \geq$ )، مما يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متغير قطاع العمل والمحاور ككل، مما يعني قبول الفرضية الصفرية، الذي تقول لا توجد فروق فردية لمتغير قطاع العمل، مما يعني لا يوجد تأثير على قطاع العمل مهما كان قطاع العمل الذي يعملون فيه.

## الفصل الخامس

### الاستنتاج والتوصيات

5-1 الإستنتاجات

5-2 التوصيات

## الفصل الخامس

### الاستنتاج والتوصيات

5-1 الاستنتاجات:

من خلال المعطيات النظرية والتطبيقية التي تناولها هذه الدراسة نجد أن هناك دور ومساهمة الفعالة تلعبه دراسات الجدوى الاقتصادية في إنجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة وذلك عبر المراحل التي تعتمد عليها دراسات الجدوى الاقتصادية، فمدى نجاح المشاريع أو فشلها مرتبطة بمجموعة من المتغيرات الأساسية والتي يتم حصرها والتطرق إليها في دراسات الجدوى الاقتصادية سواء كمرحلة مبدئية والتي يكون المشروع كله في شكل صورة حقيقية ذو رؤية استراتيجية من مختلف الزوايا (مالية فنية،... الخ) قبل انطلاقه أو كمرحلة تفصيلية في حال إمكانية تطبيق المشروع على أرض الواقع، وعليه نستنتج مجموعة من الاستنتاجات وهي كالآتي:-

#### أولاً: نتائج الجانب النظري:

- تعتبر دراسة الجدوى الاقتصادية من أهم مراحل بناء أي مشروع سواءً المشاريع الصغيرة منها أو المتوسطة.
- إلمام ومعرفة القائم على إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية بالجزئيات الأساسية تساهم في نجاح دراسة الجدوى والاقتصادية وتقديم التصور الصحيح حول نجاح المشروعات.
- تساهم الدراسة التفصيلية في رسم صورة شاملة تضم كافة الجوانب والعوامل المتعلقة بالمشروع.
- الدراسة التفصيلية بمختلف مراحلها تأتي لتأكيد فكرة قابلية تطبيق فكرة المشروع على أرض الواقع وذلك من خلال معلومات وأرقام تجسد المشروع.

- ضعف دراسات الجدوى الاقتصادية يكون نتيجة مجموعة من المعوقات المتعلقة بالنواحي التي تعتمد عليها دراسة الجدوى الاقتصادية مما تساهم بدرجة كبيرة في فشل نجاح المشروعات.
- توفر البيانات والمعلومات بصورة دقيقة وواضحة تساهم في دقة النتائج التي تقدمها الدراسة لصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- الوصول إلى نتائج واقتراحات تدعم وتحسن مستوى دراسات الجدوى الاقتصادية مما ينعكس ذلك على تحقيق مشاريع صغيرة ومتوسطة ناجحة.
- الكشف عن سبل تعامل دراسات الجدوى الاقتصادية مع التحديات والمعوقات التي قد تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة في السلطنة.

#### ثانياً: نتائج الجانب التطبيقي:

استناد إلى نتائج التحليل الإحصائي واختبار فرضيات الدراسة آخذين بالحسبان مقارنة بعض هذه النتائج بنتائج الدراسات السابقة، أظهرت النتائج ما يلي

- ✓ أظهرت نتائج تحليل عينة الدراسة حول أثر دراسة الجدوى الاقتصادية على انجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في محافظة مسقط بسلطنة عمان، إذ أن هناك أثر لدراسات الجدوى الاقتصادية في انجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث بلغ المتوسط لتقديرات عينة الدراسة حول أثر دراسة الجدوى الاقتصادية على انجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عمان، إذ بلغ المتوسط العام للمقياس (3.56)، وبدرجة تطبيق جيد وهو ما أتفق مع دراسة بن شاعة وليم

وآخرون(2020) والتي أظهرت أهمية دراسات الجدوى الاقتصادية لدى القائمين على المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

✓ كما توصلت الدراسة إلى اهتمام أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في محافظة مسقط بإعداد دراسات جدوى اقتصادية للمشاريع القائمين عليها حيث بلغ المتوسط العام (3.37) وهو معدل يعتبر ممتاز هو ما أتفق مع دراسة اليعمدية حنان (2019م)، كما أظهرت النتائج مساهمة دراسات الجدوى الاقتصادية في الحصول على البيانات للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وهو ما يعكس وجود هذه البيانات والمعلومات على أثرء المعرفة لرواد الأعمال في المشاريع الصغيرة والمتوسطة في محافظة مسقط، وأظهرت النتائج إلى المساهمة الفعالة لدراسات الجدوى الاقتصادية في تحديد الحصة السوقية للمشروع والتعبير عن القيمة الحقيقية للتكاليف المترتبة على المشروع، كما تواجه دراسات الجدوى الاقتصادية صعوبة في تحديد قياس الاثار الاقتصادية المحتملة للمشروع هو ما اتفق مع دراسة كلا من نور الدين (2018) ودراسة الحداد حسون (2006).

✓ أظهرت نتائج الدراسة إلى الدوار الفعال الذي تعمل عليه دراسات الجدوى الاقتصادية على زيادة أرباح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في محافظة مسقط من خلال حساب المنافع المستقبلية المتوقعة للمشاريع وكذلك أيضا من خلال مجابهة تحديات البيئة الداخلية والخارجية المحيطة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السلطنة هو ما أتفق مع دراسة دافس ، إلهام (2020)، كما توصلت النتائج الدراسة إلى قلة وجود المراكز الاقتصادية المعنية بإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية في السلطنة مما يدل ذلك إلى أن القائمين على دراسات الجدوى الاقتصادية ذو خبرات فنية وعملية قليلة نسبياً.

✓ في ما يتعلق بأثر نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لرواد الأعمال في محافظة مسقط أظهرت نتائج الدراسة من خلال التحليل إلى أن الابتكار وتعدد الأفكار الجيد يحتاج إلى منظومة نت البحث والتطوير والموارد المساندة للابتكار مما يسهم ذلك في تطور ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما تساهم الخبرات العالمية في تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في من العملية التنموية والإنتاجية لهذا القطاع والمحافظة على استدامة، وما لا شك بأن وجود التأهيل الجيد لرواد الأعمال المبتدئين يساهم في مساعدتهم لتغلب على العقبات الإدارية والمالية والتسويقية المرتبطة مع مراحل إنشاء المشروع وهذا ما اتفق مع دراسة كلا من المطاعني خالد (2018) رازية أسماء (2017).

✓ في أحيان أظهرت نتائج الدراسة إلى الدعم والمساهمة التي تقدمها الحكومة لقطاع ريادة الأعمال والعمل الحر من خلال تقديم المحاضرات والندوات وكذلك قيامها بترويج المنتجات والخدمات التي تقدمها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة داخل السلطنة وخارجها من خلال المعارض والمشاركات الخارجية، وتعمل حكومة سلطنة عمان من خلال التحول الرقمي وتوفير المنصات والتطبيقات الإلكترونية إلى التسويق والترويج للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وكذلك تسهيل وتبسيط الإجراءات لرواد الأعمال في إنجاز معاملتهم وهو ما يتفق مع دراسة الشرياني إسحاق (2020)

✓ كما توصلت نتائج الدراسة من خلال آراء المبحوثين حول وجود علاقة إرتباطية بين دراسة الجدوى الاقتصادية ونجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في محافظة مسقط بسلطنة عمان وكانت النتيجة وجود علاقة طردية وقوية مما تؤكد الدور الفعال الذي تقوم به دراسات الجدوى الاقتصادية في إنجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة وهي ما توافقت مع دراسة الحداد حسون (2006) وتعارضت مع دراسة نور الدين (2018)، والتي ستسهم في تحقيق مجموعة من الأهداف وهي:



- الدور الكبير الذي تلعبه دراسات الجدوى الاقتصادية في إنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة.
- التعرف على العلاقة بين دراسات الجدوى الاقتصادية والتي تدار من قبل رواد الأعمال ودعم عجلة التنمية الاقتصادية لها.
- تعرف على آراء رواد الأعمال لتحديد الجوانب الإيجابية المساعدة في تحسين المشاريع الصغيرة والمتوسطة في السلطنة، وكذلك الوقوف على أهم العقبات والسلبيات التي تحد من نجاح تلك المؤسسات.
- إيجاد آليات وأساليب عمل تساعد على خلق بيئة ومناخ عمل مناسبين للارتقاء بمستوى سير عمليات دراسة الجدوى الاقتصادية.
- التعرف على مدى توفر المعلومات والبيانات التي تساهم في إنجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عمان.
- ✓ أما بالنسبة للفروقات ذات دلالة إحصائية في إجابة رواد العمال أصحاب دراسة الجدوى الاقتصادية في إنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعزى للمتغيرات الديمغرافية التالية (الجنس، العمر، سنوات الخبرة، المؤهل العلمي، وقطاع العمل) فنجد بأنه لا توجد ذات دلالة إحصائية بين محاور الدراسة ككل والجنس والعمر، وكذلك عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين متغير سنوات الخبرة والمحاور مما يعني اتفاق عينة الدراسة على أنه لا يوجد تأثير لسنوات الخبرة مما تعارضت هذه النتيجة مع دراسة Akinsanya (2015)، وكما ووضحت النتائج إلى عدم وجود فروقات ذات دلالة

إحصائية تعزى لمتغير المؤهل الدراسي ومتغير قطاع العمل وبين محاور الدراسة ككل وهو ما أتفق مع دراسة بن شاعة وآخرون (2020)

## 5-2 التوصيات:

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، يمكن أن يقدم الباحث عدة من التوصيات التي من شأنها تساهم في تحسين دراسات الجدوى الاقتصادية وتطويرها، وكذلك تعزيز وتطوير نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في محافظة مسقط بسلطنة عمان، تتضمن هذه التوصيات في ما يلي:

- ✓ تعزيز بنك المعلومات والبيانات التي تساهم من رفع مستوى دراسات الجدوى الاقتصادية من خلال تكثيف البحوث الداعمة لها وعقد الدورات والندوات والمحاضرات من قبل الجهات والهيئات الحكومية المعنية في سلطنة عمان.
- ✓ تحفيز رواد الأعمال أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في محافظة مسقط بشكل خاص وفي السلطنة بشكل عام على تطوير وتوسيع مداركهم حول كيفية إنشاء مشاريعهم وإنجاحها من خلال مشاركتهم بدورات وندوات التي تقدمها الحكومة على مستوى الداخلي والخارجي.
- ✓ الاهتمام بدراسات الجدوى الاقتصادية وبالقائمين عليها من خلال طرح تخصصات وبرامج في الجامعات والكليات الحكومية والخاصة تعنى بتطوير هذا المجال وتوسيعته في السلطنة.
- ✓ تعزيز مهام الجهات والهيئات الحكومية المعنية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تقديمها المقترحات والتوصيات الحديثة لرواد الأعمال المقبلين على إنشاء مشاريعهم الخاصة.

- ✓ تطوير الخدمات الرقمية التي تقدمها الحكومة لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك لإنجاز معاملاتهم فيما يخص مشاريعهم بصورة متقنة وسريعة.
- ✓ وضع خطط تتسم بالمرونة الكافية لاستيعاب أي تغيرات قد تحدث في البيئة الخارجية المحيطة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة في السلطنة للحد من تأثرها وفشلها.
- ✓ السعي لتدريب أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة على كيفية إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية لمشاريعهم القائمة أو المشاريع التي قيد الإنشاء.

## المراجع العربية:

### أولاً: الكتب والمجلات العلمية:

1. تمجدين نور الدين، 2009-2010، دراسات الجدوى الاقتصادية بين المتطلبات النظرية والإشكالات العملية، مجلة الباحث، العدد 07، ورقلة، الجزائر.

2. حسون محمد علي الحداد، دراسات الجدوى وممارسة التخطيط ومتطلبات النجاح في منشآت الأعمال الصغيرة في اليمن، مجلة كلية العلوم التطبيقية، جامعة حضرموت للعلوم والتكنولوجيا، العدد الرابع، نوفمبر، 2006
3. خبراء الموسوعة العربية للتدريب والنشر، 2014، دراسة الجدوى في المنشآت الصغيرة والمتوسطة، الموسوعة العربية للتدريب والنشر، الطبعة الثالثة، مصر.
4. خليل محمد خليل عطية، 2008، دراسات الجدوى الاقتصادية، مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث، القاهرة، مصر.
5. صباح اسطفيان كجة جي، 2008، اعداد دراسات الجدوى الاقتصادية لمشاريع التنمية.
6. عبد المطلب عبد الحميد، الجدوى الاقتصادية للمشروعات الأستثمارية وقياس الربحية التجارية والقومية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 2000.
7. عبد الحميد مصطفى أبو ناعم، إدارة المشروعات الصغيرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2002.
8. محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، ابراهيم محمد خريس، 2009، دراسات الجدوى الاقتصادية والمالية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن
9. هایل طشطوش، المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية، 2009، دار الحامد للنشر والتوزيع، الاردن.

ثانياً: الدراسات والأبحاث:

1. بن حسان حكيم، 2005-2006، دراسة الجدوى ومعايير تقييم المشاريع الاستثمارية دراسة حالة مؤسسة D.M.G BELLE LA لصناعة الفريضة والسميد، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر.
2. . الشرياني. اسحاق (2020م) بعنوان : بحث في الذكاء الاقتصادي وأثره في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسلطنة عمان، مكتبة الكلية الحديثة للتجارة والعلوم.
3. اليعمدي. حنان (2019م) ، بعنوان " التحديات التي تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عمان "
4. المطاعني. خالد(2018) ، دراسة بعنوان " تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وزيادة دورها في المساهمة في بناء الاقتصاد العُماني
5. بن شاعة وليد وآخرون(2020). دراسة بعنوان" دراسات الجدوى الاقتصادية كالة لنجاح المشاريع الاستثمارية
6. لبن دافس، إلهام ( 2020 ) بعنوان : دور دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع في اتخاذ القرار الاستثماري في الجزائر
7. زراية أسماء ( 2017 ) "آثار سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي في الجزائر
8. مالكي. حسام الدين (2017م) ، دراسة بعنوان " جدوى المشاريع الاستثمارية باستخدام محاكاة مونت كارلو" دراسة مشروع تجفيف الطماطم بولاية أم البواقي

9. أوبعزى. ليلة وموسى مريم(2014م) دراسة بعنوان: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر (دراسة حالة لمؤسسة تيفرالي بتيزي وزو) وهي مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص سياسات عامة، وإدارة الجماعات المحلية،
10. الحداد. حسون(2006) ، جراسة بعنوان: "دراسات الجدوى وممارسات التخطيط ومتطلبات النجاح في منشآت الأعمال الصغيرة في اليمن
11. تمجدين نورالدين(2018) ، دراسة بعنوان " دور وأهمية دراسات الجدوى في تقييم وتمويل مشروعات القطاع الخاص ، مأخوذة من الدراسات السابقة في اطروحة دكتوراه
12. أجرى سيث إديسيوس جويرا 2018 دراسة بعنوان: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في التنمية الاقتصادية لتنزانيا (دراسة حالة في منطقة دار السلام)
13. al(2015) ، دراسة بعنوان (تطبيق دراسة الجدوى في مؤسسة صغيرة والشركات المتوسطة الحجم في جنوب غرب نيجيريا)

#### المراجع الأجنبية:

A RESEARCH PROPOSAL ON THE ROLE OF SMALL AND MEDIUM SCALE ENTERPRISES ON THE ECONOMIC DEVELOPMENT OF TANZANIA (A Case study in. Seth Gwera: Dar es Salaam Region. 2018.Seth Gwera  
[https://www.academia.edu/37138640/A\\_RESEARCH\\_PROPOSAL\\_ON\\_THE\\_ROLE\\_OF\\_SMALL\\_AND\\_MEDIUM\\_SCALE\\_ENTERPRISES\\_ON\\_THE\\_ECONOMIC\\_DEVELOPMENT\\_OF\\_TANZANIA\\_A\\_Case\\_study\\_in\\_Dar\\_es\\_Salaam\\_Regio](https://www.academia.edu/37138640/A_RESEARCH_PROPOSAL_ON_THE_ROLE_OF_SMALL_AND_MEDIUM_SCALE_ENTERPRISES_ON_THE_ECONOMIC_DEVELOPMENT_OF_TANZANIA_A_Case_study_in_Dar_es_Salaam_Regio)



جامعة الشرقية  
كلية الإدارة والأعمال  
ماجستير الإدارة إعمال (MBA)

الاستبانة

الموضوع : استبانة\_ أثر دراسات الجدوى الاقتصادية في إنجاح المؤسسات الصغيره والمتوسطة في سلطنة عمان دراسة  
حالة في محافظة مسقط "

أخي/ أختي المشارك/ة في الإستبيان

تحية طيبة و بعد ،،،

1. أضع بين أيديكم الاستبانة المرفقة كجزء من دراسة ميدانية أقوم بتنفيذها بعنوان (" أثر دراسات الجدوى الاقتصادية في إنجاح المؤسسات الصغيره والمتوسطة في سلطنة عمان دراسة حالة في محافظة مسقط)، تهدف الدراسة إلى التعرف على أثر دراسات الجدوى الاقتصادية في السوق وتطورها ونموها وإسهامها في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عمان وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الإدارة الأعمال من الجامعة الشرقية حيث قام الباحث بإعداد الاستبانة المرفقة كأداة للدراسة والمكونة من (34) فقرة، موزعة على مجالين المجال الأول وهو دراسات الجدوى الاقتصادية ويتضمن أربعة أبعاد والمجال الثاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويتضمن أربعة أبعاد

2. للعلم فإن إجاباتكم وبياناتكم سيكون لها الأثر الكبير في إنجاح هذه الدراسة، وستعامل كافة المعلومات بسرية تامة ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

شاكرين ومقدرين لكم حسن تعاونكم

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

الباحث/ عبدالعزيز بن محمد بن عبدالله السعدي

القسم الأول: المعلومات العامة:

نرجو وضع إشارة (√) في المكان المناسب.

1. الجنس:  ذكر  أنثى

2. العمر:  25 سنة فأقل  26-35 سنة  36-45 سنة  من 46 سنة فأكثر

3. سنوات الخدمة:  5 سنوات فأقل  6-10 سنوات  11-15  16 سنة فأكثر

4. المؤهل العلمي:  دبلوم التعليم العام  دبلوم  بكالوريوس  دراسات عليا

5. القطاع:  تجاري  صناعي  سياحي  خدمات  أخرى

### القسم الثاني:

ت	العبرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق بشدة
	المجال الأول : الجدوى الاقتصادية				



المحور الأول: مدى مساهمة دراسات الجدوى الاقتصادية في توفر المعلومات والبيانات					
					1 تساهم دراسات الجدوى الاقتصادية في الحصول على البيانات .
					2 تواجه دراسات الجدوى الاقتصادية صعوبة في تحديد كفاية البيانات.
					3 تواجه دراسات الجدوى الاقتصادية صعوبة في التأكد من صحة البيانات.
المحور الثاني: : المعوقات البيئية (الفنية – الإدارية – الحكومية )					
					4 لا توجد أهمية في إعداد دراسة الجدوى للمشروع الاستثماري
					5 لا توجد خبرات فنية في إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية
					6 لا توجد مراكز اقتصادية لإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية
المحور الثالث: مدى تأثير اعداد دراسة الجدوى الاقتصادية في تحديد صعوبة التكلفة والعائد					
					7 تساهم دراسات الجدوى الاقتصادية في تحديد صعوبة قياس الآثار الاقتصادية المحتملة للمشروع .
					8 تساهم دراسات الجدوى الاقتصادية في تحديد الحصة السوقية للمشروع.
					9 تساهم دراسات الجدوى الاقتصادية في التعبير عن القيمة الحقيقية للتكاليف
					10 تساهم دراسات الجدوى الاقتصادية حساب المنافع المتوقعة في المستقبل
المحور الرابع: مدى تأثير استخدام دراسات الجدوى الاقتصادية على نجاح المشروع					
					11 تعمل دراسات الجدوى الاقتصادية على انخفاض درجة المخاطرة الاستثمارية.
					12 تعمل دراسات الجدوى الاقتصادية على زيادة أرباح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
					13 تعمل دراسات الجدوى الاقتصادية على الاستمرارية في العمل لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
					14 تعمل دراسات الجدوى الاقتصادية على مجابهة التحديات البيئية لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المجال الثاني : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة					
البعد الأول : الدعم المادي/ المعنوي					
غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	
					15 تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقلّة كلفة إقامتها وإنشاءها
					16 الخيارات التمويلية المتاحة حاليا كافية لتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
					17 تعمل الحكومة على تسهيل وتبسيط الإجراءات لدى رواد الأعمال من خلال عمل منظومة سهلة ليتم التسريع في إنجاز معاملته
					18 تقوم الجهات الحكومية وشركات القطاع الخاص من خلال شراء منتجاتها داعما لها للتطوير والتوسع مستقبلا
البعد الثاني: التدريب/ التأهيل					
					19 يساهم التأهيل المبدئي للشباب في كيفية إنشاء المشروع يساعده في التغلب على العقبات الإدارية والمالية والتسويقية
					20 تساهم حكومة سلطنة عمان في ربط خبرات رواد الأعمال في السلطنة مع أقرانهم في الدول الأخرى
					21 تدعم الحكومة البرامج التدريبية/ التأهيلية لرواد ورائدات الاعمال للمشاريع المنزلية.
					22 تقوم الجهات الداعمة لقطاع ريادة الأعمال بغرس ثقافة ريادة الأعمال والعمل الحر لدى الناشئة والشباب من خلال الندوات والمحاضرات.
البعد الثالث: التسويق والابتكار					
					23 الابتكار وتعدد الأفكار الجديدة يحتاج لمنظومة من البحث والتطوير والموارد المساندة له
					24 تساهم الخبرات العالمية في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال العملية التنموية والإنتاجية لهذا القطاع والحفاظ على استدامته
					25 تقوم الحكومة بترويج منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة داخل السلطنة وخارجها من خلال المعارض والملتقيات والجوائز السنوية وكذلك المشاركات الخارجية.

					26	تتبنى الحكومة المنصات الإلكترونية الابتكارية لتسويق مشاريع رواد الأعمال
البعد الرابع: التنافسية						
					27	توفر التطبيقات الإلكترونية سهولة تخلص أعمالك وإنجاز المهام
					28	تعتبر القدرة التنافسية لبعض المنتجات ضعيفة
					29	الحوافز التي تقدمها الحكومة لتحسين البيئة التنافسية كافية

يرجى من فضلك إضافة أي مقترحات من شأنها تحسين الاستبانة.....